الدبلوماسية الرقمية كأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

المؤلف

عبد الله احمد عبد الله بالعبيده المهيري

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32184

الترقيم الدولي : 978-977-95-4974-3

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

فهرس المحتويات

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 5
مقدمة..... 6
المشكلة البحثية والتساؤلات البحثية..... 7
أهمية الدراسة 8
أهداف الدراسة 9
المنهجية..... 10
الفصل الثاني الدراسات السابقة 11
الفصل الثالث الإطار النظري..... 26
أولًا– الإطار النظري والإجرائي للدبلوماسية..... 27
تعريف الدبلوماسية 27
نشأة مصطلح الدبلوماسية 32
وظائف الدبلوماسية 33
الفرق بين الدبلوماسية التقليدية والحديثة 34
خصائص الدبلوماسية 36
أنماط الدبلوماسية 38
المفاهيم المتشابهة مع الدبلوماسية 40
ثانيًا– الإطار النظري للسياسة الخارجية..... 42
تعريف السياسة الخارجية..... 42
الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية..... 46
أهمية صنع السياسة الخارجية 51

الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية 51
الدبلوماسية الإلكترونية وأثر التكنولوجيا 52
مزايا الدبلوماسية الإلكترونية 52
صور الدبلوماسية المعاصرة 53
تعريفات عملية صنع القرار الخارجي 54
الفرق بين القرار وصنع القرار 55
وحدات صناعة القرار السياسي 56
أساليب اتخاذ القرار الخارجي 56
أنماط قرارات السياسة الخارجية 57
مراحل صنع القرار السياسي الخارجي 57
العوامل المؤثرة في صنع القرار 58
وحدات صناعة السياسة الخارجية 58
تنفيذ السياسة الخارجية 61
أدوات السياسة الخارجية 64
التمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية 66
العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية 67
النظرة المعاصرة للدبلوماسية 67
الفرق الجوهري بين السياسة الخارجية والدبلوماسية 67
ثالثًا– الإطار النظري للدبلوماسية الرقمية 70
تعريف الدبلوماسية الرقمية 70
تعدد المصطلحات المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية 73

مكوّنات الدبلوماسية الرقمية 74
تطور الدبلوماسية الرقمية 74
الدبلوماسية الرقمية في ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 75
الدبلوماسية الرقمية وتحدياتها القانونية..... 76
وعود الدبلوماسية الرقمية 77
أهداف الدبلوماسية الرقمية 79
أدوات الدبلوماسية الرقمية..... 81
المجالات التي تخدمها الدبلوماسية الرقمية 83
إيجابيات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية..... 85
أثر الدبلوماسية الرقمية في حفظ اتزان النظام السياسي..... 87
تحديات الدبلوماسية الرقمية..... 89
الفصل الرابع المنهجية وتحليل النتائج 91
المنهجية 92
المنهج التحليلي 92
أدوات جمع المعلومات 93
تحليل النتائج..... 94
أولًا– تطور السياسة الخارجية الإماراتية 94
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإمارات 94
تطور السياسة الخارجية للإمارات..... 95
السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي..... 96
ثانيًا– الدبلوماسية الرقمية الإماراتية 96

أثر الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية 96
الإعلام الرقمي الجديد 97
دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام 99
الإعلام والتسويق السياسي.....102
أهمية الإعلام في السياسة الإماراتية 103
تطبيق الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية الإماراتية 105
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....108
النتائج 109
التوصيات 112
مراجع 114

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة

تُعد الدبلوماسية أداة سياسية رئيسية تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الخارجية، من خلال تنسيق العلاقات بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وتعزيز التفاهم والتعاون، وتسهيل التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات في مختلف القضايا. وتشمل الدبلوماسية مجموعة متنوعة من الممارسات والأساليب، مثل المفاوضات، والاتفاقيات، والاتصالات الرسمية متعددة المجالات (محمود ومحمد، 2025).

مع تطور الزمن، تغيرت طبيعة الجهات الفاعلة وآليات ممارسة الدبلوماسية، حيث أحدثت الثورة المعلوماتية والتحولات التكنولوجية تغييرات جذرية في طرق التواصل بين الدول. فقد انتقل الاتصال من الرسائل والمبعوثين التقليديين إلى البريد الإلكتروني، ومكالمات الفيديو، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت قناة للتفاعل المباشر مع شعوب الدول، ونشر السياسات، واستقطاب الجماهير، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات الافتراضية، خاصة مع القيود التي فرضتها جائحة كورونا على السفر والتنقل (محمود ومحمد، 2025).

نتيجة لهذه التحولات، ظهرت الدبلوماسية الرقمية، التي تعتمد على الفضاء الإلكتروني كوسيلة للتواصل مع الشعوب وتسهيل العمل الدبلوماسي، مع توفير سرعة تأثير وتكاليف منخفضة مقارنة بالأساليب التقليدية. وقد دفعت هذه الميزة الدول إلى وضع استراتيجيات رقمية واضحة لضمان تحقيق أهدافها الخارجية بفعالية أكبر (محمود ومحمد، 2025).

كما أسهمت تكنولوجيا الاتصال في بروز أشكال حديثة من الدبلوماسية مثل الدبلوماسية الإلكترونية، التي تتيح للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والفاعلين السياسيين، والجمهور العام، استخدام منصات التواصل الاجتماعي لبناء العلاقات الدولية وتعزيز

التأثير على الرأي العام العالمي وقد أظهرت التجارب أن الدول التي تهتم ببناء صورة وطنية قوية وتحسين سمعتها الخارجية تستطيع جذب دعم الدول الأخرى، وتوسيع دائرة نفوذها، وحماية مصالحها، مما يعكس قدرة الدبلوماسية الرقمية على التأثير في موازين القوة في النظام الدولي وتحديد موقع الدولة ضمنه (سعد، 2025).

وفي هذا الصدد فلقد أصبح اعتماد الإمارات العربية المتحدة على الدبلوماسية الرقمية جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها في تنفيذ أهدافها الخارجية سواء في مجال تعزيز علاقاتها الدولية أو دعم مصالحها الاقتصادية والثقافية والسياسية. وينبغي لهذا البحث دراسة مدى فعالية هذه الوسيلة وتأثيرها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، مع التركيز على الاستراتيجيات الرقمية التي اعتمدتها الإمارات.

المشكلة البحثية والتساؤلات البحثية

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالدبلوماسية الرقمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تقيم بشكل منهجي مدى فاعلية هذه الأدوات الرقمية في تطبيق الاستراتيجيات الخارجية للدول، وبخاصة في سياق التجربة الإماراتية فغياب الدراسات التحليلية يجعل من الصعب تحديد مدى تأثير هذه الوسائل على بناء العلاقات الدولية، وتحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة وهنا تسعى المشكلة البحثية للدراسة في تحليل دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية الإماراتية ويكون التساؤل الرئيسي للدراسة هو: "**إلى أي مدى تُسهم الدبلوماسية الرقمية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟**"

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية كالتالي:

1- ما طبيعة الرقمية التي تتبعها الإمارات في ممارسة سياستها الخارجية؟

2- كيف تؤثر الدبلوماسية الرقمية على صورة الإمارات في المجتمع الدولي؟

3- ما الدور الذي تلعبه منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للدولة؟

4- ما التحديات التي تواجه الإمارات في استخدام الدبلوماسية الرقمية لتحقيق أهدافها الخارجية؟

أهمية الدراسة

1- أهمية البحث العلمية

يساهم البحث في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بتأثير الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية، من خلال دراسة منهجية للتجربة الإماراتية. كما يوفر الإطار النظري والتطبيقي لتحليل أدوات الدبلوماسية الرقمية وقياس فاعليتها في تحقيق أهداف الدولة على المستوى الدولي، مما يضيف قيمة علمية للمجال الأكاديمي المتعلق بالدبلوماسية والسياسة الدولية.

2- أهمية البحث العملية

تتمثل أهمية البحث العملية في تقديم توصيات قابلة للتطبيق لصانعي القرار الإماراتيين لتعزيز استخدام الدبلوماسية الرقمية، وتطوير استراتيجيات مبتكرة للتواصل الدولي، وتحقيق أكبر استفادة من الأدوات الرقمية في دعم أهداف السياسة الخارجية، بما يسهم في تحسين صورة الدولة وتعزيز نفوذها على الساحة العالمية.

أهداف الدراسة

1- تحليل استراتيجيات الدبلوماسية الرقمية التي تعتمدها الإمارات لتحقيق أهدافها الخارجية.

2- دراسة دور منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي للإمارات.

3- تحديد التحديات التي تواجه استخدام الدبلوماسية الرقمية وتقديم الحلول المقترحة.

4- تقديم توصيات عملية لتعظيم فاعلية الدبلوماسية الرقمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

المنهجية

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي أحد المناهج البحثية في حقل العلاقات الدولية؛ وهو عملية تعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل وبتعبير آخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، والمنهج التحليلي يتخذ أشكالًا ومستويات مختلفة تبعًا لطبيعة ذلك الموضوع، وفي هذا المجال لابد من التمييز بين أسلوب الاستقراء وأسلوب الاستنباط، حيث شير الاستقراء إلى كيفية الانتقال من الخاص إلى العام، أما الاستنباط فيشير للانتقال من العام إلى الخاص.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

دراسة (المعز المهدي صالح العويمري، 2025)، بعنوان: (دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية دراسة في العوامل والأسباب والوسائل)

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل آليات تأثير الرأي العام في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدول، من خلال تحديد القنوات والوسائل التي يُعبَّر عبرها عن هذا الرأي، مع تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام الحديثة في تعزيز ذلك التأثير، والكشف عن مدى وحدود استجابة صُنّاع القرار لتوجهات الرأي العام، في ظل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة أدبيات علم السياسة والعلاقات الدولية، وتحليل النماذج التطبيقية لتأثير الرأي العام في السياسات الخارجية لعدد من الدول، مع الاستفادة من تقارير إعلامية ودراسات ميدانية وثائقية، بما يتيح فهماً متكاملاً للعلاقات المتبادلة بين الرأي العام والإعلام والسياسة الخارجية.

وكانت النتائج كالتالي:

1- الدور المتنامي للرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مشاركة شعبية أوسع.

2- تفاوت درجة التأثير تبعًا لطبيعة النظام السياسي (ديمقراطي/تسلطي) ونوع الحكومة (منتخبة/مركزية).

3- يتأثر الرأي العام بعدد من العوامل الداخلية مثل الثقافة السياسية، ودرجة الوعي، والمناخ الإعلامي، والعوامل الخارجية كالعلاقات الدولية، والضغوط الاقتصادية، والتحالفات، والاتفاقيات الدولية.

4- تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا فاعلًا في توعية الجمهور بالقضايا السياسية المرتبطة بالسياسة الخارجية.

5- تسهم وسائل الإعلام الحديثة في إعادة تشكيل إدراك الرأي العام، وتعزيز قدرته على التأثير من خلال التغطية الإخبارية والتفاعل الرقمي.

وكانت التوصيات:

1- ضرورة تعزيز الشفافية السياسية وفتح قنوات اتصال مؤسسية بين صانعي القرار والرأي العام، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية الحساسة.

2- دعم الإعلام الرقمي المستقل والمهني، وتوظيفه كأداة لبناء وعي سياسي خارجي لدى المواطنين.

3- تشجيع منظمات المجتمع المدني على الانخراط في حملات توعية سياسية تستهدف رفع إدراك الجمهور بارتباط السياسة الخارجية بمصالحهم الوطنية.

4- تطوير سياسات خارجية تستند إلى استبانات دورية لقياس اتجاهات الرأي العام، بما يعزز شرعية القرار الخارجي ويزيد من فرص نجاحه.

5- مراعاة التأثير المتبادل بين الضغوط الخارجية والرأي العام المحلي في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وتبني سياسات مرنة تسمح بالموازنة بين المصالح الوطنية واستجابة الجماهير.

دراسة (آية محمود عنان، 2024)، بعنوان: (دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة العالمية)

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الرقمية في السياسة العالمية، من خلال تقديم رؤية نقدية مقارنة تعتمد على عدة منظورات في السياسة العالمية، وذلك لتحليل النقاش النظري حول أثر الدبلوماسية الرقمية. كما تسعى الدراسة

إلى استكشاف آثار هذه الظاهرة على المستوى الكلي للنظام الدولي، وكذلك على سياسات الدول الخارجية بشكل محدد.

تنتمي الدراسة إلى نطاق الدراسات البينية، حيث تجمع بين مجالي السياسة العالمية والإعلام السياسي الدولي. وتعتمد على المنهج التكاملي المتجاوز للتخصص، من خلال الاستعانة بالأدبيات والقراءات المتخصصة في كلا الحقلين، بهدف الوصول إلى رؤية شاملة حول طبيعة دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة العالمية، وفهم كيفية توظيفها في تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية.

وكانت النتائج كالتالي:

1. لم تعد الدبلوماسية الرقمية مجرد أداة للتواصل والانفتاح على الخارج وتوفير مساحات للتفاعل بين مكونات النظام الدولي، بل أصبحت أداة استراتيجية تستخدمها الدول المتقدمة تكنولوجياً في سياستها الخارجية.
2. تُوظَّف الدبلوماسية الرقمية في إدارة الصراعات، والتدخل في الأحداث الدولية، والحروب السياسية والاقتصادية، وتشكل جزءاً من أدوات الهيمنة الدولية.
3. تساهم الدبلوماسية الرقمية في تشكيل الأجندة العالمية وإعادة تشكيل الصورة الذهنية للدول والشعوب، بما يعزز المصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة.

وكانت التوصيات كالتالي:

1. تطوير استراتيجيات متكاملة للدبلوماسية الرقمية تتماشى مع التطورات العالمية.
2. الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتدريب الكوادر البشرية على استخدام الوسائط الرقمية في السياسة الخارجية.
3. تعزيز الرقابة على المحتوى الرقمي لضمان التأثير الإيجابي في الرأي العام الدولي.

4. دمج الإعلام الرقمي ضمن أدوات الدبلوماسية التقليدية لتحقيق فعالية أكبر في التأثير السياسي والدولي.
5. توظيف منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الصورة الذهنية للدولة وبناء علاقات استراتيجية مع الجمهور الدولي.

دراسة (لطيفة خميس بن داوود، 2024)، بعنوان: (أثر وسائل الإعلام الجديدة والتنشئة السياسية على تشكيل الرأي العام: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة)

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل مدى تأثير كل من وسائل الإعلام الجديدة والتنشئة السياسية على تشكيل الرأي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي أدت إلى تغيرات جوهرية في أنماط تلقي المعلومات والتفاعل معها، خاصة لدى فئات الشباب.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لتحقيق أهدافها، حيث تم تصميم استبانة علمية محكمة كأداة لجمع البيانات، وتم توزيعها على عينة عشوائية من المقيمين في دولة الإمارات. وقد بلغ عدد أفراد العينة المستجيبة (110) مشاركًا. جُمعت البيانات بواسطة الاستبانة، ثم تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، بهدف الكشف عن العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

نتائج الدراسة

1. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام وسائل الإعلام الجديدة وتشكيل الرأي العام، مما يشير إلى الدور الفاعل لتلك الوسائل في نقل المعلومات والتأثير على اتجاهات الأفراد، وخاصة عبر المنصات التفاعلية التي تسمح بتبادل وجهات النظر وتعزيز التفاعل المجتمعي.

2. أوضحت الدراسة أن التنشئة السياسية—سواء من خلال الأسرة أو المؤسسات التعليمية أو البيئة المجتمعية—تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوعي السياسي وتكوين الاتجاهات السياسية المستقلة للأفراد، حيث تساهم في بناء أسس معرفية تمكنهم من التفاعل الواعي مع القضايا العامة.
3. أظهرت النتائج أن مستوى الثقة في مصادر الأخبار عبر وسائل الإعلام الجديدة يرتبط بشكل مباشر بتكوين الرأي العام، إذ أن الأفراد الذين يثقون في هذه الوسائل يكونون أكثر استعدادًا لتبني الآراء والمواقف التي تُروّج من خلالها.
4. تؤكد النتائج أهمية نشر ثقافة التحقق من الأخبار والمصادر قبل تداولها، للحد من انتشار المعلومات الزائفة وتعزيز التفاعل الواعي والمسؤول.
5. بيّنت الدراسة أهمية تطوير الأساليب التربوية والتثقيفية التي تستخدمها المؤسسات الحكومية والمجتمعية والتعليمية في التنشئة السياسية، خاصة لدى الشباب، وضرورة توظيف الإعلام الجديد في هذا المجال.
6. تشدد الدراسة على ضرورة دعم البحوث المستقبلية التي تتناول العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة وتشكيل الرأي العام، لاستخدام نتائجها في تطوير سياسات إعلامية أكثر فاعلية وشفافية.
7. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين وسائل الإعلام الجديدة وتشكيل الرأي العام في دولة الإمارات.
8. توجد علاقة إيجابية بين التنشئة السياسية وتكوين الاتجاهات والرؤى العامة لدى المواطنين.
9. تتأثر درجة تشكيل الرأي العام بشكل واضح بمستوى الثقة في وسائل الإعلام ومصداقيتها.

10.تسهم التنشئة السياسية الفعّالة في تعزيز قدرة الأفراد على تقييم المعلومات السياسية وتبني مواقف مدروسة.

وكانت التوصيات كالتالي:

1. تنظيم حملات توعية مجتمعية حول كيفية التحقق من مصادر الأخبار قبل التفاعل أو النشر للحد من التضليل الإعلامي.
2. تطوير التنشئة السياسية باستخدام أدوات الإعلام الجديد والوسائل التفاعلية، لتعزيز وعي الشباب السياسي في بيئة مشبعة بالرسائل الرقمية.
3. دمج التعليم الإعلامي والسياسي في المناهج الدراسية، مع تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لفهم المعلومات السياسية وتحليلها بموضوعية.
4. تشجيع البحث العلمي المتخصص في تأثير وسائل الإعلام الجديدة على الرأي العام، واستثمار مخرجاته في صياغة سياسات إعلامية مسؤولة وشفافة تتماشى مع متطلبات المجتمع الإماراتي.
5. تعزيز دور المجتمع المدني في تبني مبادرات توعوية تهدف إلى تمكين الأفراد من التعامل الذكي مع المعلومات، وتشجيع النقاش العام البنّاء.

دراسة (محمد خلف الزعابى، 2023)، بعنوان: (دور الإعلام الإلكتروني في الترويج للتراث: دراسة وصفية من وجهة نظر مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة)

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور الذي يلعبه الإعلام الإلكتروني في الترويج للتراث الإماراتي، من خلال تحليل الكيفية التي تساهم بها الوسائط الرقمية في إبراز المكونات التراثية والثقافية للدولة. وقد انطلق الباحث من إشكالية رئيسية مفادها:

ما مدى تأثير الإعلام الإلكتروني في دعم ونشر التراث الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

اعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصادر علمية متنوعة مثل الكتب والدوريات والمراجع المتخصصة. كما تم تحليل محتوى عدد من المواد الإعلامية المنشورة عبر الوسائط الرقمية، والتي تهدف إلى الترويج للتراث الإماراتي. ويهدف هذا التحليل إلى رصد مدى فاعلية الإعلام الإلكتروني في إبراز الهوية الثقافية الإماراتية.

أهم النتائج كالتالي:

1. امتلاك دولة الإمارات رصيدًا تراثيًا غنيًا ومتنوّعًا ناتجًا عن تعاقب الحضارات وتنوّع البيئات البرية والبحرية، مما ساهم في ترسيخ الهوية الوطنية الإماراتية وعكس أصالة العادات والتقاليد العربية.
2. التراث الإماراتي يجمع بين عناصر الأصالة والتعدد والتكامل، إذ يتشكل من بيئتين مؤثرتين هما: البيئة البرية (البر) والبيئة البحرية (البحر)، ما أعطى التراث طابعًا خاصًا.
3. الإعلام الإلكتروني يعد وسيلة فعالة للترويج لهذا التراث، لما يتميز به من سرعة الوصول، وجاذبية المحتوى، وقابلية الانتشار الواسع بين الفئات المختلفة، خصوصًا فئة الشباب.
4. الترويج للتراث عبر الوسائل الرقمية يسهم في تحقيق أهداف متعددة، منها تنمية الموارد الاقتصادية من خلال تعزيز السياحة الثقافية، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية حماية التراث وصونه، إلى جانب الإسهام في رسم ملامح مستقبل قائم على الاعتزاز بالهوية.

5. نجحت دولة الإمارات في توظيف الإعلام الرقمي لترسيخ مكانتها في المشهد الإعلامي العالمي، من خلال تبنّي استراتيجيات مبتكرة تُسخّر الوسائط الحديثة في إبراز الموروث الثقافي.
6. برزت مؤسسات مثل "نادي تراث الإمارات" كأداة فعالة في هذا السياق، حيث استطاع النادي أن يُفعّل الوسائل المتاحة من قبل الدولة لخدمة الترويج للتراث المحلي، عبر منصات إعلامية رقمية متعددة.

وكانت التوصيات كالتالي:

1. ضرورة وضع خطط إعلامية رقمية وطنية ممنهجة تُعنى بالترويج المستمر والمبتكر للتراث الإماراتي محليًا ودوليًا.
2. تعزيز الشراكة بين المؤسسات الثقافية والإعلامية لتنسيق الجهود بين المحتوى التراثي والمضامين الإعلامية الحديثة.
3. تدريب الكوادر الإعلامية على إنتاج محتوى تراثي تفاعلي يناسب طبيعة الوسائط الرقمية ويلامس اهتمامات الأجيال الجديدة.
4. الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي كقنوات تأثير ثقافي وليس فقط كمجرد وسائط ترفيهية.
5. توسيع نطاق مشاركة المجتمع المحلي في توثيق ونشر تراثه عبر الإعلام الإلكتروني، مما يعزز الإحساس بالملكية الثقافية الجماعية.
6. تشجيع الإنتاجات الرقمية (أفلام قصيرة، وثائقيات، مقاطع توعوية) حول التراث الإماراتي بلغات متعددة للوصول إلى جمهور عالمي.
7. إنشاء أرشيف رقمي وطني شامل للمحتوى التراثي يتم تحديثه باستمرار ويُتاح للجمهور عبر منصات إلكترونية تفاعلية.

8. الربط بين الترويج للتراث والتنمية المستدامة من خلال استخدام الإعلام الرقمي لدعم السياحة البيئية والثقافية.
9. ضرورة تقويم المحتوى التراثي الرقمي بصفة دورية لضمان جودة الرسالة وتناسبها مع تطورات العصر.
10. العمل على تطوير تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز كأدوات لإعادة تقديم التراث الإماراتي بصورة مشوّقة وتحفيزية للأجيال القادمة.

دراسة (طلال راشد سالم جمعان الحارثي، 2020)، بعنوان: (الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية)

هدف هذا البحث إلى دراسة الدور المتزايد للإعلام التقليدي والجديد في دعم الأداء الدبلوماسي للدول، مع التركيز على كيفية استفادة المؤسسات الدبلوماسية من الثورة الرقمية والتقنيات الحديثة لتعزيز سياساتها الخارجية وتحقيق مصالحها الوطنية، في ظل نظام دولي يعتمد على الترابط الوثيق بين الشعوب والأنظمة السياسية.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم دراسة الأدبيات المتخصصة في الإعلام والدبلوماسية الرقمية، وتحليل السياسات والإستراتيجيات الإماراتية في استخدام الوسائط التقليدية والرقمية. كما تم استخدام أسلوب دراسة الحالة لتحليل تجارب الحملات الرقمية والمؤسسات الإعلامية التي دعمت الدبلوماسية الإماراتية، مع رصد تأثير وسائل الاتصال الحديثة على تشكيل الرأي العام وتأثيرها على العلاقات الدولية.

وكانت النتائج كالتالي:

1. لم يعد التأثير محصورًا في الأدوات التقليدية كالدعاية والحرب النفسية، بل أصبح يشمل العوامل الرقمية والتكنولوجية الحديثة، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام الدولي.
2. تمكن الدبلوماسية الرقمية من تحقيق نتائج أسرع وأكثر فاعلية مقارنة بالآليات التقليدية، مع قدرة أكبر على الوصول إلى جمهور واسع ومتعدد الجنسيات.
3. خلق الإعلام الرقمي بيئة تنافسية بين الدول، حيث أصبح التحكم في التكنولوجيا واستغلالها عاملًا حاسمًا في التأثير السياسي والدبلوماسي.
4. الجمع بين الإعلام التقليدي والجديد يعزز فعالية السياسات الخارجية، ويساعد في تقديم صورة الدولة بشكل موحد واحترافي على الصعيد الدولي.
5. أثبتت تجربة دولة الإمارات أن دمج الإعلام الرقمي في استراتيجيات الدبلوماسية الخارجية يعزز مكانتها الدولية ويحقق أهدافها الاستراتيجية بفعالية عالية.

وكانت التوصيات كالتالي:

1. ضرورة تبني سياسات دبلوماسية رقمية متكاملة تعتمد على الوسائط الحديثة لتكملة الوسائل التقليدية.
2. تطوير الكفاءات البشرية في مجال الإعلام الرقمي والدبلوماسية الإعلامية لضمان القدرة على الاستجابة السريعة للتحديات الدولية.
3. تعزيز استخدام منصات التواصل الاجتماعي كأداة رئيسية في الحملات الدبلوماسية الدولية.
4. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرات التحليل والتفاعل مع الرأي العام العالمي.

5. تصميم حملات رقمية تراعي الخصوصية الثقافية واللغوية للجماهير المختلفة لضمان التأثير الفعال.
6. دمج الإعلام الرقمي في برامج التدريب الدبلوماسي الرسمي لتأهيل موظفي وزارة الخارجية على التعامل مع الثورة التكنولوجية.
7. تطوير آليات لرصد وتحليل التأثير الإعلامي الدولي لتقييم نجاح الاستراتيجيات الدبلوماسية الرقمية.
8. التركيز على الإعلام الجديد في الأزمات لتقديم معلومات دقيقة وتقليل انتشار الشائعات.
9. تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لضمان تناسق الرسائل الدبلوماسية.
10. استخدام الإعلام الرقمي في تعزيز صورة الدولة الدولية وتسليط الضوء على إنجازاتها الوطنية.
11. تشجيع البحث العلمي في مجال الإعلام والدبلوماسية الرقمية لمواكبة التطورات العالمية.

دراسة (السيد بخيت، 2018)، بعنوان: (دور وسائل التواصل الاجتماعي في تمييز وترويج سمات وصورة المدن الإماراتية)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الكيفية التي يتم بها توظيف الإعلام الرقمي، بمختلف وسائطه، في الترويج للهوية الإماراتية بمكوناتها التراثية والثقافية والتعليمية والمدنية. وتركّز على دراسة التأثير المتزايد للإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الانطباعات وتعزيز صورة الدولة، سواء داخليًا أو خارجيًا.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عبر تحليل محتوى المواد الإعلامية الإلكترونية، واستطلاع آراء العينات المستهدفة من المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات، إلى جانب تحليل سياسات الجامعات والجهات الثقافية في استخدامها للإعلام الجديد في الترويج لأنشطتها.

وكانت النتائج كالتالي:

1. يشكّل الإعلام الرقمي وسيلة فاعلة في تعزيز الهوية الوطنية الإماراتية من خلال إبراز الموروث الثقافي والعادات والتقاليد المرتبطة به.
2. يُعد التراث الإماراتي ثريًا وعميقًا من حيث التاريخ والبيئة (البر والبحر)، مما يجعله قابلًا للترويج الرقمي بفعالية.
3. استخدام وسائل الإعلام الإلكتروني يسهم في تحفيز وعي الجمهور بأهمية حماية التراث واستثماره في بناء مستقبل الدولة.
4. المؤسسات التعليمية في الإمارات أصبحت أكثر وعيًا بأهمية الإعلام الجديد في الترويج لبرامجها وخدماتها، مما يعزز من مكانتها التنافسية.
5. تسهم إدارة العلاقات العامة بالجامعات في تحقيق التواصل المؤسسي الفعال عبر توظيف أدوات التواصل الحديثة.
6. تؤكد دراسات متعددة وجود علاقة وثيقة بين تفاعل المستخدمين على وسائل التواصل وبين نظرتهم الإيجابية للمدن الإماراتية.
7. يرتبط إدراك الجمهور لسمات المدن الإماراتية (البنية التحتية، النظافة، السياحة) بشكل مباشر بمستوى انخراطهم في المنصات الرقمية.
8. تسهم التجارب الشخصية السابقة للمستخدمين في تشكيل تصوراتهم عن المدن الإماراتية، مما يعزز أهمية المحتوى التفاعلي والقصصي.

9. تلعب مؤسسات مثل "نادي تراث الإمارات" دورًا رياديًا في الترويج للتراث الثقافي عبر الوسائط الرقمية.
10. يُعزز الإعلام الرقمي من مكانة الدولة على المستوى العالمي، سواء في التصنيف الإعلامي أو السياحي أو الثقافي.

وكانت أبرز التوصيات كالتالي:

1. ضرورة تبنّي استراتيجيات إعلامية رقمية متكاملة للترويج للتراث الوطني الإماراتي على المستويين المحلي والدولي.
2. دعم وتطوير الكوادر الإعلامية المتخصصة في العلاقات العامة داخل المؤسسات التعليمية لتوظيف الإعلام الجديد بكفاءة.
3. الاستمرار في تعزيز التكامل بين الهيئات الثقافية والمؤسسات الإعلامية الرقمية لتقديم محتوى ثري وجاذب.
4. تخصيص منصات تفاعلية رقمية تسهّل الوصول إلى معلومات التراث وتخلق تجارب رقمية حيّة للمستخدمين.
5. العمل على تدريب موظفي العلاقات العامة والتعليم العالي على أدوات الإعلام الجديد لضمان الاستخدام الأمثل لها.
6. التوسع في استخدام أدوات القياس الرقمي لمتابعة التفاعل مع حملات الترويج الإلكتروني وتقييم أثرها.
7. تعزيز إنتاج محتوى إعلامي قصصي ومصور يعكس التجربة الإماراتية ويخاطب مختلف الفئات العمرية والثقافية.
8. ربط الترويج الرقمي للمدن الإماراتية بمبادرات التنمية المستدامة والسياحة البيئية لتوسيع القاعدة الجماهيرية المستهدفة.

9. دعم الدراسات والأبحاث التطبيقية حول العلاقة بين الإعلام الرقمي وتشكيل الصورة الذهنية عن المدن والمؤسسات.
10. تشجيع التعاون بين الجامعات والهيئات السياحية والتراثية لإطلاق حملات رقمية مشتركة تروّج للهوية الإماراتية.

الفصل الثالث
الإطار النظري

أولًا- الإطار النظري والإجرائي للدبلوماسية

تعريف الدبلوماسية

لقد تطور مفهوم الدبلوماسية بمرور الزمن وتُوصف بكونها نهجًا سياسيًا في فترة زمنية معينة، كما أن الدبلوماسية كمصطلح يُستخدم كتعبير عن لباقة الشخص أو تهذيبه في علاقاته مع الآخرين وأيضًا كتعبير عن المفاوضات وما يتبعها من محاولات الأطراف لتحقيق مصالحهم دون اللجوء إلى العنف أو الحرب وهى تُستعمل أيضًا لوصف مهنة السياسيّ الذي وظيفته التوفيق بين مصالح بلده ومصالح البلد الذي هو مخوَّلٌ به أي العمل على معضلة تتطلب حلًّا دبلوماسيًّا. (صيوح ولايقة، 2020)

تعتبر الدبلوماسية مفهومًا واسعًا يمكن طرح أكثر من وجهة نظر بخصوصه حيث إنه يتم استخدامه بالتبادل مع أساليب التفاوض ويمكن استخدامه بشكل مترادف مع السياسة الخارجية، وما يعنيه من خلال تنفيذه وإعداده. كما أنها تستخدم بمعنى الجهاز الذي يدير دبلوماسية الدولة وقد ربطه البعض بالعمل السياسي، ويُنظر للدبلوماسية على أنها الخداع ورُغم ذلك؛ فإن هذه المعاني المختلفة لمفهوم الدبلوماسية تبقى في إطار التفسير، لأنها لا تعطي المعنى العلمي الصحيح لتحديد الأصول والأساليب والقواعد التي تنظم علاقات الدول والشعوب والدول حتى لا تقع في ارتباك وغموض هذه المعاني المختلفة. (الأرياني، 2021)

يعود مصطلح الدبلوماسية إلى الأصل اليوناني من الفعل "ديبلو"، ويعرف باسم "الدبلوم"، حيث يتم إصدار المستندات الرسمية من قبل السلطات أو الحكام وإرسالها إلى المناسبات الرسمية، ويمكن للمالك التمتع بامتيازات ومعاملات خاصة أثناء الرحلة لأداء المهام الموكلة إليهم. كما استخدمت كلمة الدبلوماسية في الوثائق الرسمية في القرن 17، حيث عُلمت كيفية حفظها ثم ترجمتها وفك تشفيرها من قبل ما يعرف بأمناء

المحفوظات، وبعد ذلك تم تعميم مصطلح الدبلوماسية في نهاية القرن 18. (عمر، 2020)

واتصالًا بذلك فقد كانت وثيقة مطوية تبادلها الملك والرئيس في علاقة رسمية، وبما أن هذا المفهوم تم نقله إلى الرومان، فقد تم استخدامه للإشارة إلى المستندات المعدنية المطوية، مثل جوازات السفر والوثائق الرسمية. ويتوسع معناه بمرور الوقت، ويشمل أيضا الاتفاقات والمعاهدات بين الدول، كما كان فقهاء القانون الدولي العام، وخاصة أولئك الذين كانوا مهتمين بدراسة العلاقات الدبلوماسية، مختلفين في تحديد تعريف واحد لمفهوم الدبلوماسية وعرفها البعض على أنه فن يقدم مصالح الدولة على مصالح الآخرين، بينما عرفها آخرون بأنها استخدام الذكاء والأدب في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة. (الأرياني، 2021)

إن مصطلح الدبلوماسية هو علم العلاقات بين الدول المختلفة ذات المصالح المشتركة، المستمدة من مبادئ القانون الدولي العام والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية، والطريقة التي يجب أن يعمل بها رجال القانون الدولي لإقامة علاقات سلمية وتبادلها وتكاملها حتى لا يكون هناك تعارض أو تضارب في المصالح بين تلك الدول وممارسة السياسة الخارجية وهو أيضًا فن التفاوض مع الدول الأخرى. كما أنها الممارسة الفعلية للنهوض بالمصالح الوطنية للدولة في الخارج ومنع إلحاق الضرر بالدولة. (صيوح ولايقة، 2020)

إن مصطلح الدبلوماسية يصف الوظيفة التي تؤديها الدبلوماسية والتي يعبر عنها بأربع وظائف تتمثل في الإقناع، والمصالحة، والاتفاق، والإكراه؛ وبالتالي يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والرسوم والمؤسسات والممارسات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين

الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا (الأمن والاقتصاد) والسياسة العامة. (صيوح ولايقة، 2020)

بشكل عام، الدبلوماسية بالمعنى العام والحديث تتماشى مع مفهوم القانون الدولي، وهى مجموعة من المفاهيم والقواعد والقوانين والمؤسسات والأعراف الدولية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية من خلال الممثلين الدبلوماسيين وخدمة أعلى المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية. (الأرياني، 2021)

أما بالنسبة إلى التعريف الفرنسي للدبلوماسية تعني مبعوث أو مفوض أي الشخص الذي يرسل في مهمة أما كلمة سفير فتشتق من كليتيه، أي تابع، خادم وهو لقب يمنح فقط لممثلي الملوك (خميس، بدون تاريخ) كما عُرفت عند قيام الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض، وعُرف الدبلوماسي بأنه المفاوض. وأخذت كلمة الدبلوماسية تتبلور وتكتسب بصورة محددة قواعدها الخاصة وتقاليدها ومراسمها على إثر مؤتمر فيّنا لعام 1815، وفي ضوء هذا التطور ظهرت كوادر دبلوماسية متخصصة ومتميزة عن غيرها من رجال السياسة. إن هذا الاختلاف في تاريخ استخدام كلمة الدبلوماسية تجاوزه الأسبان فكانوا أول من استخدم كلمة سفارة وسفير، بعد نقلها عن التعبير الكنسي بمعنى الخادم وبمعنى السفارة. (المرعشي، 2016)

ومن إحدى التعريفات التي تناولت الدبلوماسية التعريفات التي أوضحت أنها سلوك المسؤولين الحكوميين للتفاوض والعلاقات الأخرى بين الدول؛ فهى فن أو علم إجراء التفاوض، والمهارات في إدارة المفاوضات، ومن التعريفات تعريف قاموس أكسفورد الإنجليزي للدبلوماسية والذي يعرفها بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والطريقة التي يقوم بها السفراء والمبعوثون بتعديل وإدارة هذه العلاقات، والأعمال التجارية أو فن الدبلوماسية. ويمكن وضع مفهومًا عامًا للدبلوماسية حيث يمكن تعريفها

بأنها إجراء علاقات دولية عن طريق التفاوض والحوار أو بأي شكل آخر من الأشكال التي تعزز العلاقات السلمية بين الدول، وإلى جانب هذا التعريف المقبول فإن الدبلوماسية هي أيضًا مجموعة من الممارسات التي تعكس الفهم الأساسي للتطور التاريخي للنظام الدولي(Cornago, 2008)

والدبلوماسية هى الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تؤثر على الدول والمجموعات الخارجية، بهدف التودد إليها وكسب تأييدها من خلال وسائل متنوعة. وبالإضافة إلى إعلام الحكومات والتفاوض معها، تهتم الدبلوماسية بتعزيز وتطوير العلاقات بين الدول في مختلف المجالات، والدفاع عن مصالحها وأشخاص مواطنيها في الخارج وتمثيل حكوماتها في الإنسانية. (صيوح ولايقة، 2020)

اختلف المهتمون من أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية في تحديد معنى الدبلوماسية وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، ويمكن استعراض عدد من الآراء والتعريفات التي أوردها الكتاب في هذا المجال. ويعرفها الفقيه "ارنست ساتو" بأنها تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة، ويقدم "شارل كالفو" تعريفًا للدبلوماسية بأنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات. (المرعشي، 2016)

وبذلك يمكن القول إن الدبلوماسية هى علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، عن طريق الممثلين الدبلوماسيين، ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقرّه القانون والعرف الدولي. ويستخدم لفظ الدبلوماسية أحيانًا للدلالة على نمط من السلوك، فتطلق كلمة "دبلوماسي" كمرادف للباقة والكياسة التي يتحلى بها الإنسان في علاقاته الاجتماعية، فيوصف شخص بأنه دبلوماسي؛ إذا كان حسن

التصرف، رقيقاً مجاملاً في تعامله مع الآخرين، قادرًا على تدبير أموره وجُلّ القضايا الشائكة بحذق وحنكة. (المرعشي، 2016)

ونظراً لطبيعة الدبلوماسية، فهى نشاط سياسي له قوانين وأسس وأصول وقواعد متأصلة، تلعب دوراً أساسياً في العلاقات الدولية وتجمع بين العلم والفن، كما أن تعتبر علمًا من حيث إنها تتطلب مجموعة متنوعة من المعارف العلمية؛ وأهمها التاريخ، والقانون، ومعرفة العلاقات الدولية وأسسها، والعلوم السياسية ومفاهيمها ونظرياتها.

تتطلب الدبلوماسية ممن يمارسها أن يكون لديه موهبة ملاحظة الأشياء والأمور التي تحدث حوله وتنطوي على التطبيق العملي لمبادئ السياسة الخارجية وتنفيذها من قبل الأشخاص المعنيين. (صيوح ولايقة، 2020)

وقد عرّف "راوول جينيه" أن الدبلوماسية هى فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج كما تعني إرادة الشؤون الدولية لتوجيه المفاوضات الدبلوماسية وتتبع مراحلها وفقًا للتعليمات المرسومة وسعى لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب. (التميمي وطباطبائي، 2018)

بينما ربط "مونتسكيو" الدبلوماسية بالهدف الذي يسعى إليه حيث اعتبر أن قانون البشر مبنى على مبدأ أن مختلف الأمم يجب أن تحقق الخير الأعظم وقت السلم وإذا أمكن الفرد الأقل وقت الحرب دون المساس بالمصالح الحقيقية. ويعرف "هارولد نيكولسون" الدبلوماسية على أنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين. ويلخص "برايان وايت" مفهوم الدبلوماسية في أن الدبلوماسية بدأت في العالم القديم، ولكنها أخذت شكلًا يمكن تمييزه من القرن الخامس عشر فصاعدًا مع

إقامة السفارة الدائمة، وكانت الحرب العالمية الأولى خطًا فاصلًا في تاريخ الدبلوماسية وأدى الفشل الملحوظ لهذه الأخيرة في منع هذه الحرب إلى المطالبة بدبلوماسية جديدة تكون أكثر خضوعًا للرقابة الديمقراطية كما رسمت الحرب العالمية الثانية حدود الدبلوماسية الجديدة. (التميمي وطباطبائي، 2018)

والدبلوماسية وجهان، فهي الوسيلة التي تدافع بها الدولة عن نفسها وتشكو من خلالها همومها إلى العالم، وهى أيضًا إحدى الوسائل الأساسية للتوفيق بين مختلف المصالح المتنافسة. بمعنى آخر، تهدف الدبلوماسية إلى تلبية أهداف الدولة المعنيّة مع حفظ العلاقات الدولية كما هى أي أنها الأداة التي تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها دون إثارة عداء الدول الأخرى. وعلى الدبلوماسيين أن يحافظوا على حماية مصالح دولتهم ويتجنبوا النزاع مع الدول الأخرى. (المرعشي، 2016)

نشأة مصطلح الدبلوماسية

ترجع جذور الدبلوماسية إلى التاريخ البشري القديم، عندما نشأت استجابة للحاجة إلى تنسيق العلاقات بين القبائل والشعوب (مثل المصرية والبابلية والآشورية) وهناك لعب السفراء دورًا سياسيًا وضعهم في مقدمة الأدوار السياسية المتميزة في المجتمع البشري فقد كانت مهمة السفراء تتمثل في التوصل إلى تفاهم حول القضايا المتنازع عليها مثل تقسيم المياه، وتحديد مناطق الصيد لكل طرف، وإقامة تحالفات ضد أطراف ثالثة، وإعلان الحرب، وعقد السلام، وتبادل أسرى الحرب، أو التوصل إلى اتفاقيات تجارية. وقد حاول الإغريق والرومان تنظيم هذه المهام عن طريق المبعوثين، أما عرب الجاهلية فقد كانت القبائل ترسل وفوداً للاحتفالات والتعازي والمشاورات والمفاوضات والتحالفات، وقد عرفوا وظيفة (السفارة) في إظهار هذا النوع من العمل الدبلوماسي في علاقاتهم مع الدول الأخرى. (صيوح ولايقة، 2020)

وظائف الدبلوماسية

(المرعشي، 2016)

تتشكل وظائف الدبلوماسية في ثلاث يمكن توضيحها في جمع المعلومات، وتقديم صورة إيجابية، وتطبيق السياسة؛ حيث تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، وعن حالة الاقتصاد المحلي، وطبيعة المعارضة السياسية. وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية ويعدّ الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وآذانهم في الخارج، إذ أن رسائلهم وتقاريرهم تعدّ جزء من الموارد الأوليّة التي تبنى عليها السياسة الخارجية كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستجدّة عن الدولة واليوم تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة، تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي.

تزوّد السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية، وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها، كما يدير الدبلوماسيون برنامج الدولة في الخارج، إذ يتفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الاستثمار الأجنبي والتجارة يشرفون على توزيع المساعدات الاقتصادية ويوفرون المعلومات والمساعدات اللازمة، إلا أنه مع مرور الزمن قلت أهمية السفراء الرسميين على ما كانت عليه في السابق، فحين كان السفر والتواصل بدائيين. وكان السفراء يتمتعون بالسلطة والأهلية لتطبيق السياسة الخارجية كاملاً، إلا أن اليوم يتواصل رؤساء الهرم السياسي وأصحاب السياسات الرفيعة المستوى فيما بينهم عن طريق الهاتف "دبلوماسية القمة"، أو من الممكن إرسال مبعوثين خاصين "دبلوماسية المكوك"، وتعتبر دبلوماسية المكوك من أهم الطرق الدبلوماسية.

الفرق بين الدبلوماسية التقليدية والحديثة

الدبلوماسية التقليدية

بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت الدبلوماسية عددًا من التحولات المهمة مما يعطي معنى لما يسمى الانتقال من الدبلوماسية القديمة إلى الدبلوماسية الجديدة كانت أبرز نتيجة لهذا المناخ الجديد في سياق ما بعد الحرب الحرجة هى إنشاء عصبة الأمم رغم أن تجربة الرابطة ستفشل بعد عقدين من الزمن مع صعود الفاشية واندلاع حرب عالمية جديدة، إلا أن أهميتها للتحول المعاصر للدبلوماسية أمر ضروري؛ حيث وضعت عصبة الأمم قيودًا مهمة على استخدام القوة، وإجراءات مؤسسية مختلفة للتسوية السلمية للمنازعات، وخلق نظام جديد تمامًا للأمن مع إمكانية وجود علاقات دولية إلى جانب الابتكارات في مجال الأمن الجماعي. (Cornago, 2008)

اختصت الدبلوماسية بصورتها التقليدية في المقام الأول بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والعكس صحيح، بعبارة أخرى، تُعنى الدبلوماسية بأوجه التواصل في الصراع وصناعة السلام، ورغم أن هذا جانب أساسي من جوانب الأنشطة الدبلوماسية في الماضي والحاضر، تجب أيضًا ملاحظة أن هذا الجانب يُعد اليوم هو الجانب الوحيد والأهم على الإطلاق؛ فقد غدت الدبلوماسية إلى حدٍّ كبير أوسع نطاقًا من السياسات الدبلوماسية التي تمارسها الدول والحكومات، ورغم أن الشكليات الدبلوماسية الرسمية القانونية التي قامت على مؤتمر فيينا الذي عُقد عام ١٩٦١ حول العلاقات الدبلوماسية لا تعترف إلا بالعلاقات الدبلوماسية على النطاق الدولي فقط. (سيراكوسا، 2014)

الدبلوماسية الحديثة

كانت أشكال مختلفة من السلوك الدبلوماسي بين العلاقات المتنوعة خلال العصور الوسطى في الحضارات الأمريكية أو الآسيوية أو الأفريقية، لكن مع المؤسسة المتميزة

للدبلوماسية الحديثة تم تكثيف النشاط الدبلوماسي في أوروبا، وزيادة الوعي بين الأنظمة الملكية الحالية بأن العلاقات الدبلوماسية كانت أكثر عملية وكفاءة عندما كان التمثيل الدائم في بلد أجنبي تحت السيطرة السياسية المركزية .(Cornago, 2008)

عهد الدبلوماسية الحديث يعود وفقًا للمتعارف عليه إلى صُلح وستفاليا الذي عُقد عام ١٦٤٨، والذي وضع حدًّا لنزاعات حرب الثلاثين عامًا، وأرسى مبدأ استقلال الدول، وحرية الاعتقاد والتسامح الديني. (سيراكوسا، 2014) وقد ظهرت الدبلوماسية العامة حيث كان اتصال السفارات والمفوضيات مع المواطنين العاديين في الدولة المضيفة محدودًا للغاية، وعليه الكثير من القيود الصارمة، غير أن هذه القيود في نهاية المطاف نظَّمتها اتفاقية هافانا عام 1928، التي نصت على عدم تدخُّل هؤلاء المسئولين في الشئون الداخلية للدولة المضيفة، وأن تقتصر علاقاتهم معها على المعاملات الرسمية. من ثَمَّ، لم تجمع بين دبلوماسي الدول الأجنبية ومواطني الدول المضيفة علاقات رسمية بوجهٍ عام. (سيراكوسا، 2014)

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتسع نطاق النشاط الدبلوماسي لعدة أسباب، لا سيما ضغوط الحرب الباردة، وحديثًا الحرب الدولية على الإرهاب؛ ليشمل تأسيس علاقة اتصال بين الحكومات والمواطنين، وهو ما يُعرف على نطاقٍ كبير باسم الدبلوماسية العامة، كما تتضمن اتفاقيات التعاون والسلام الدولي الخلفية الدبلوماسية للتاريخ البشري بدءً من المعاهدات الأوروبية التي قام بها كونجرس فيينا (عام 1815)، والتي تُعد علامة استرشادية فارقة، معاهدة برست ليتوفسك (عام 1918)، ومعاهدة فرساي عام (1919)، إلى أحداث بارزة كميثاق عصبة الأمم (عام 1919)، وميثاق الأمم المتحدة عام (1948)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي عام (1949). وقد تمتعت المعاهدات المؤثرة في السلام الدولي ونزع السلاح بصمود مذهل. كان إبرام معاهدة الحظر الجزئي

للتجارب النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي عام 1963 التي منعت الدول الموقِّعة من إجراء تفجيرات نووية في الجو أو فوق الأرض بمنزلة نقطة التحول في الحرب الباردة. لقد خَطَتِ القوى العظمى خطوة أخرى في اتجاه العقلانية النووية. (سيراكوسا، 2014)

خصائص الدبلوماسية

(صيوح ولايقة، 2020)

تتسم الدبلوماسية بعدد من السمات الخاصة، والتي يمكن **توضيحها فيما يلي:**

أ-الدبلوماسية أداة علمية: يرجع هذا الانطباع إلى الممارسات الدبلوماسية المرتبطة بالبيزنطيين الذين لجأوا في العصور الوسطى إلى المراوغة في تعاملهم مع جيرانهم، وفي القرن السابع عشر تأثروا بالإيطاليين وقد أكد بعض المفكرين، وأبرزهم ميكافيلي، على ذلك عندما أقروا بأن الدبلوماسيين مارسوا الكذب والخداع لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها، انطلاقًا من فكرة أن الغاية تبرر الوسيلة وقد وُصف الدبلوماسيين بأنهم "رجال شرفاء يرسلون إلى الخارج للكذب من أجل مصالحهم الخاصة، وفي الماضي، كان العمل الدبلوماسي يعتمد على صفات وقدرات الدبلوماسيين، حيث كان إلى حد كبير مسعى شخصي للمبعوث؛ ومع ذلك أصبحت الدبلوماسية الحديثة علمية في العديد من النواحي؛ منها اعتماد الممثلين الدبلوماسيين على نماذج محددة وضعها الخبراء، والمعرفة العلمية بالوضع في البلد الشريك، ومعرفة قواعد ومبادئ العمل الدبلوماسي.

ب- الدبلوماسية أداة غير تجسسية

هناك اعتقاد سائد بأن التجسس هو شكل من أشكال الخدمة الدبلوماسية، وذلك لعدة أسباب. أولها الممارسة الدبلوماسية في العصور القديمة والحديثة على حد سواء،

وثانيها مهمة التحري عن أوضاع وشؤون البلد الذي يتم تعيين مبعوث إليه، وثالثها وجود عدد من ضباط الأمن ضمن البعثة الدبلوماسية وفي العصور القديمة، اعتبرت العديد من الشعوب الدبلوماسية عملاً من أعمال التجسس في الإمبراطورية البيزنطية وفي العصور الوسطى، كما كان الخداع وسيلة للتعرف على وضع البلد المجاور، وخاصة الجوانب العسكرية، وقد رسخ ذلك فكرة أن الدبلوماسيين كانوا أشخاصًا توظفهم بلادهم كجواسيس في الخارج، وأدى ذلك إلى الشعور بالحذر والحذر من تحركات الدبلوماسيين الأجانب في العديد من الدول.

وفي إطار النظرة الحديثة للدبلوماسية، فإن من مسؤولية الدبلوماسيين نقل الأوضاع في البلد الآخر بدقة، ولكن هذه المهمة يجب أن تتم بوسائل مشروعة وليس بالتجسس وهذا طبقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، علاوة على ما سبق يمكن للاتصالات الشخصية أن تكون سرية دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها تجسس، ولكن سريتها قريبة جداً من التجسس لدرجة أن هناك خلطاً بين الأنشطة الدبلوماسية وأنشطة التجسس.

واتصالًا بما سبق؛ فإن الدبلوماسية والتجسس مختلفان في طبيعتهما وطريقة عملهما فالدبلوماسية هى أداة سياسية تقوم بكل ما يؤدي إلى تسوية المنازعات الدولية وتطوير العلاقات الودية بين الدول، بغض النظر عن نظرتها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويمكن التحقق من هذه التطورات من خلال عدة قنوات مختلفة، ولكن فقط بالقدر الذي تسمح به القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الوطنية أما التجسس فهو وسيلة أمنية لتقصي المعلومات عن الدول من خلال الأعمال السرية التي تقوم بها وكالات الاستخبارات الأجنبية.

ت-الدبلوماسية وسيلة حضارية

لقد أرسى ازدهار الحوار الدبلوماسي منذ العصور القديمة وحتى الوقت المعاصر قواعد التجارة الدولية، سواء في أوقات السلم أو في أوقات النزاع المسلح ففي أوروبا، وخاصة في العصور الوسطى، في ظل التقاليد اللاتينية المسيحية والإقطاعية والإمبراطورية البيزنطية، كانت الدبلوماسية تستخدم كأداة لتبادل الحضارات، أما في العالم العربي، ومنذ ظهور الإسلام فقد كانت الدولة هي التي تدير الدبلوماسية بشكل فعال فمثلًا لقد عرف العرب قديمًا العلاقات الدبلوماسية حتى قبل الإسلام وحرصوا على حماية سفرائهم بأي ثمن وعندما ظهر الإسلام، تبنوا الدبلوماسية كوسيلة لنشر الدعوة كما استندت الدبلوماسية الإسلامية إلى قواعد الشريعة، وعلى تطور الزمن وظهور الثورة التكنولوجية فإنها شجعت تزايد تشابك المصالح بين الدول الدبلوماسية على لعب دور فاعل في العلاقات الدولية، خاصة في مجال التعاون الدولي ويمكن تحديد ثلاثة مؤشرات على بروز البعد الثقافي في الدبلوماسية: إبرام الاتفاقيات الثقافية، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية، والتعبير عن التطورات الحضارية.

أنماط الدبلوماسية

(الارياني، 2021)

أ- الدبلوماسية الثنائية

تعتبر الدبلوماسية الثنائية من أشكال النشاط الدبلوماسي الذي تمارسه كل الدول ولا تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيَزَة أساسية في التعامل الدولي؛ وذلك لاعتبارات عديدة أهمها تحرير الدولة بدرجة كبيرة، في تحديد أهدافها ومصالحها، من تلك القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية، وسرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية، مقارنة بتلك التي تجرى بين أطراف متعددة، كما أنها أكثر فاعلية، في كثير من الأحيان، من الدبلوماسية متعددة الأطراف، أو الدبلوماسية البرلمانية؛ لأنها محصورة بين الأطراف

المشاركة فيها فقط، وكثيرًا ما يفقد النقاش والجدل بين الأطراف المتعددة حول موضوع معين أهمية ذلك الموضوع، وتفقد القرارات الناجمة عنها جدواها؛ لعدم الالتزام بها.

ب-الدبلوماسية متعددة الأطراف

قد شهدت العصور القديمة والوسطى اتصالات متعددة الأطراف، وذلك من خلال شعور بعض الدول بأن هناك مصالح مشتركة تجمع بينها، وفق مبدأ التعاون وتعزيز المصالح المشتركة. ولم تبدأ ملامح هذه الدبلوماسية في الظهور إلا في العصور الحديثة مع انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648 وبالنظر إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف فهى قد أدت إلى عدة نتائج، ومن أبرز آثارها إرساء أسس القانون الدولي، من خلال وضع القواعد المختلفة المتعلقة بالسلم والحرب، وتبادل الأسرى، والحياد، وحقوق المحايدين، وواجباتهم، ووضع الأسس الثابتة لنظام المؤتمرات الدولية من خلال القواعد والإجراءات الخاصة بانعقاد المؤتمرات وما يرتبط بها من أجهزة .

ت-الدبلوماسية الجماعة

إن من أهم سمات الدبلوماسية الحديثة الدبلوماسية الجماعية التي أخذت تتم بين الدول، من خلال المؤتمرات أو المنظمات الدولية، ومن المعروف أن الدبلوماسية التقليدية كانت على شكل دبلوماسية ثنائية، أي أن المفاوضات تجَرَىَ بين طرفين فقط، وأن قراراتها غالبًا ما تخص العلاقات بينهما دون غيرهما، وبذلك فتأثير هذا النمط من الدبلوماسية تأثير ضعيف في الساحة الدولية، بخلاف الدبلوماسية الجماعية التي مهدت لقيامها عدة عوامل، من أهمها تطور وسائل المواصلات، ظهور مشاكل دولية، وظهور المنظمات الدولية، وكلها عوامل ساعدت على ظهور الدبلوماسية الجماعية كنمط جديد على السياسة الدولية.

المفاهيم المتشابهة مع الدبلوماسية

أ-مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية؛ لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، وتعتبر السياسة الخارجية عبارة عن برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة من البدائل المتاحة بهدف تحقيق أهداف محددة تسعى إليها الدولة. ويتضمن هذا التعريف عدة عناصر وهى الرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية، ولكن المؤيدين لهذا الاتجاه حددوا السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج محدد الأهداف وعزلها عن كافة المؤثرات الداخلية والخارجية وهذا بالطبع أمر غير صحيح لأنه من الطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية بكافة البيئات سواء كانت داخلية أو خارجية وأيضًا يجب الالتفات إلى أن تلك المؤثرات أيضًا من شأنها التأثير على صنّاع القرار. (العياصرة، 2019)

كما أنها من جانب آخر تعتبر صور النشاط الخارجي حتى وإن لم تصدر عن الدولة أي أن السياسة الخارجية يندرج تحتها أي حركة خارجية تصدر عن الدولة. ومن رواد هذا الاتجاه التالي تعريف "حامد ربيع" للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية. (محمد، 2016)

علاوة على ذلك هناك تعريف بأن السياسة الخارجية للدولة هى نشاط الدولة المُوجّه للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية، وتعريف "كينت تومبسون" والذي أوضح أن السياسة الخارجية هى النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، فالسياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم

الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة فتصنف السياسة الخارجية، ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية. (رياض، 2012)

ب-مفهوم العلاقات الدولية

وينقسم مفهوم العلاقات الدولية إلى نوعين من الأنماط كمنط التعاون ونمط الصراع ويكون نمط التعاون عندما يكون هناك اتصالات دولية بين المسؤولين ويكون بتبادل تصريحات ودية أو عقد مؤتمرات مشتركة وقد يصل التعاون إلى درجة تصل إلى الاتحاد بين دولتين أو أكثر، والنمط الآخر هو نمط الصراع والذي يعد تعارض مصالح دولتين أو أكثر بسبب اختلاف الدوافع أو الأهداف ويبدأ بتناول عبارات غير ودية أو إلقاء اتهامات بشكل رسمي أو ضمني وقد يصل الصراع إلى درجة الحروب. (عباس، 2020)

تعد الدبلوماسية وسيلة لاستمرار العلاقات بين الدول والعمل على تطويرها وفي حالة وجود الحروب والنزاعات تكون مهمة الدبلوماسية إقامة تحالفات دولية، إن التاريخ الدبلوماسي ينظر إلى الماضي والعلاقات الدولية تنظر إلى الحاضر، العلاقات الدولية تركز على أسباب الأحداث الخارجية والدافع لها في حين يركز التاريخ الدبلوماسي على متابعة تلك الأحداث واستعراض سلسلة المفاوضات والمباحثات؛ إذ أن التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية مشتركان في مجال تحليل العلاقات بين الدول. (عباس، 2020)

ثانيًا- الإطار النظري للسياسة الخارجية

تعريف السياسة الخارجية

شهد النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648، مرورًا بنهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، تطورًا متزايدًا في شكل الدولة القومية، التي أصبحت الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية. وأسفر هذا التطور عن نشوء تفاعل واسع بين الدول القومية، خصوصًا مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة وما رافقها من عملية إنهاء الاستعمار التي منحت الاستقلال لعدد كبير من الدول، وحولتها إلى كيانات ذات سيادة. وقد وفر ذلك زخمًا كبيرًا للعلاقات الدولية، وأدى إلى بروز الحاجة إلى "سياسات خارجية" تعكس توجهات كل دولة في اتخاذ القرارات، وتحديد الاستراتيجيات، ورسم الأهداف في تعاملها مع غيرها من الفاعلين الدوليين. وزاد عالم العولمة الحديث، بما يحمله من توسع وتعميق وتسريع في الترابط العالمي، من حدة هذه التفاعلات، الأمر الذي جعل العلماء يجمعون على أن السياسة الخارجية ضرورة لا غنى عنها لأي دولة، حيث لا توجد دولة تستطيع العيش في عزلة تامة. بل ذهب باحثون مثل فيليكس جروس إلى أن قرار عدم إقامة علاقات مع دولة معينة يعد في حد ذاته شكلاً من أشكال السياسة الخارجية، وشبّه الدولة التي لا تمتلك سياسة خارجية بسفينة تائهة في عرض البحر بلا بوصلة أو اتجاه. (السعيدي وسعيد، 2024)

تُعد السياسة الخارجية إحدى الركائز الأساسية لفهم السلوك الدولي وفق المنطق العقلاني، فهي تكشف عن الدوافع الحقيقية التي توجه تصرفات الدول وتحدد الغايات التي تسعى إلى تحقيقها. وقد تنوعت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، إلا أنها تلتقي جميعًا حول مجموعة من المضامين الجوهرية، أهمها:

- أن السياسة الخارجية تمثل مجموعة من المبادئ والأهداف التي تحددها الدولة لنفسها، وهي التي ترسم ملامح سلوكها الخارجي وتوجهه.
- هي انعكاس لموقف الدولة وتعبير عن توجهاتها في تعاملها مع البيئة الدولية، سواء كان ذلك بصورة إيجابية أو سلبية.
- تشكل السياسة الخارجية ضرورة حيوية تفرضها طبيعة التفاعلات الدولية وما تتسم به من ظروف متغيرة ومعقدة، تجعل من رسم توجهات واضحة للدولة أمرًا لا غنى عنه.
- كما أن السياسة الخارجية هي حصيلة تراكمية لقرارات مستمرة تتخذها الدولة في ظل ضغوط وتحديات دولية متعددة، بهدف حماية مصالحها وصيانة أمنها وتحقيق طموحاتها في تعزيز مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية.

تُواجه دراسة السياسة الخارجية إشكالية أساسية تتعلق بالتعريف والمعنى، إذ أن استخدام المصطلح قد يختلف من سياق لآخر. وقد أشار تشارلز هيرمان إلى أن هذا الغموض والاختلاف يعد من أخطر العقبات التي تحول دون بناء إطار تفسيري شامل للسياسة الخارجية، واصفًا إياها بـ "المفهوم المهمل". ويعزو ذلك إلى شعور كثير من الباحثين بأنهم يعرفون مسبقًا ماهية السياسة الخارجية، في حين أن التعريفات المتعددة تعكس زوايا نظر مختلفة. فعلى سبيل المثال، يرى هيرمان أن السياسة الخارجية هي "عمل هادف منفصل ينتج عن قرار على المستوى السياسي لفرد أو مجموعة أفراد، وهو نتاج للقرار أكثر من كونه القرار ذاته"، أي أنها السلوك الملاحظ للدولة تجاه الخارج. أما جورج موديالسكي فيعرفها بأنها "نظام من الأنشطة تطوره المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى، أو لتعديل أنشطتها الخاصة بما يتلاءم مع البيئة الدولية"، مؤكدًا على دورها في التأثير على السلوك الحالي للدول ومن جهته، يرى جوزيف فرانكل أن

السياسة الخارجية تتكون من مجموعة من القرارات والإجراءات التي ترتبط بدرجة ما بالعلاقات بين دولة وأخرى، وهي تشمل صياغة وتنفيذ الأفكار التي تحكم سلوك الدول أثناء تفاعلها مع غيرها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية وتعزيزها. بينما يذهب بادلفورد ولينكولن إلى أن السياسة الخارجية تمثل مجمل تفاعلات الدولة مع البيئة الخارجية، فهي النتيجة الشاملة للعملية التي تترجم بها الدولة أهدافها ومصالحها إلى مسارات عمل محددة. وهذا ما جعل كثيرًا من دراسات العلاقات الدولية تعتبر السياسة الخارجية مرادفة لمجموعة العلاقات الرسمية التي تجريها الدول في المحيط الدولي، مع التأكيد على أن الطابع الخاص للسياسة الخارجية غالبًا ما يقتضي قدرًا من السرية، لتجنب تقلبات الرأي العام أو الانقسامات الداخلية التي قد تضعف الدولة في تعاملها الخارجي.

ويرى باحثون معاصرون مثل فلاديمير سوجاك أن السياسة الخارجية هي "نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الخارج من خلال علاقاتها مع الدول أو مع عناصر أخرى من الجماعة الدولية". أما لاري ليونارد فقد عرّفها من خلال وصفه للسياسة الخارجية الأمريكية بأنها "مجموع الأفعال المتخذة في أي وقت في علاقات الدولة مع الخارج، وليس ما تخطط أو تتفق عليه فحسب". بينما يميز دانيال باب بين السياسة الخارجية كأهداف موجهة تنعكس في أفعال محددة، وبين عملية صنع السياسة الخارجية باعتبارها سلسلة منظمة من الخطوات التي تمر عبر مراحل تتضمن تحديد الأهداف، توظيف الموارد، جمع المعلومات، وصياغة القرارات وصولًا إلى التنفيذ. (السعيدي وسعيد، 2024)

فضلاً عمّا قدّمه نخبة من المفكرين والمنظّرين من اجتهادات لتحديد أبعاد مفهوم السياسة الخارجية (كامل، 2021)، يمكن تصنيف تلك التعريفات في **ثلاثة اتجاهات رئيسية:**

1- الاتجاه الأول: السياسة الخارجية برنامج عمل

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية هي مجموعة من البرامج التي تختارها الدولة من بين بدائل متعددة في بيئتها الدولية. ومن أبرز ممثلي هذا التوجه الدكتور محمد السيد سليم الذي عرّف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة في المحيط الخارجي." ويُنتقد هذا الاتجاه من حيث تركيزه المفرط على البُعد البرامجي، إذ إنه يعزل السياسة الخارجية عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، مع أنها في حقيقتها مزيج من الاثنين معًا.

2- الاتجاه الثاني: السياسة الخارجية سلوك صانع القرار

يعرّف هذا الاتجاه السياسة الخارجية باعتبارها السلوكيات الرسمية التي يتبناها صانعو القرار في الدولة بهدف التأثير في الساحة الدولية. ومن أبرز روّاده تشارلز هيرمان الذي يرى أنها تتكون من تلك السلوكيات المميزة التي ينتهجها صانع القرار الرسمي أو من ينوب عنه. كما يؤيد هذا الطرح ريتشارد سنايدر مؤكدًا أن سلوك الدولة هو انعكاس مباشر لسلوك القادة الذين يعملون باسمها وبالتالي فالسياسة الخارجية هي محصلة قرارات هؤلاء المسؤولين. (كامل، 2021)

3- الاتجاه الثالث: السياسة الخارجية نشاط

يرى هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لا تقتصر على سلوكيات صانعي القرار، بل تشمل النشاط الخارجي بمختلف صوره الذي تقوم به الدول أو حتى الفاعلون من غير

الدول. ومن هذا المنطلق، قدّم حامد ربيع تعريفًا للسياسة الخارجية باعتبارها: "نظام الأنشطة الذي يطوّره المجتمع لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، تبعًا لطبيعة البيئة الدولية." ويؤكد هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لا تنحصر دائمًا في نشاط مباشر؛ فبعض الدول قد تنتهج سياسة الحياد أو الجمود، كما أن المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات تملك سياسات خارجية خاصة بها. (كامل، 2021)

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول إن السياسة الخارجية تقوم على ثلاثة مكونات رئيسية: أفعال الدولة الملموسة، والمصالح الداخلية أو الخارجية التي تؤثر في تلك الأفعال، ثم البيئة الدولية التي تُوجَّه إليها هذه الأفعال. وهذه المكونات مترابطة ومتكاملة، حيث يتأثر كل منها بالآخر وأما على الصعيد العربي، فقد قدم عدد من الباحثين تعريفات مميزة للسياسة الخارجية. فقد اعتبر الدكتور حامد ربيع أن السياسة الخارجية تشمل جميع صور النشاط الخارجي، حتى لو لم تصدر مباشرة عن الدولة بوصفها كيانًا نظاميًا، بشرط أن تكون مرتبطة بتحقيق أهداف عامة. ويرى الدكتور زايد عبيد الله أن السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية هو فعل مقصود للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية وما يترتب عليه من نتائج. بينما عرّف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها "برنامج عمل علني يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين بدائل متعددة، بهدف تحقيق غايات محددة في المحيط الخارجي"، مشددًا على أبعادها الجوهرية وهي: الرسميّة، العلنيّة، الاختيارية، الهدفية، الخارجية، والبرنامجية. (السعيدي وسعيد، 2024)

الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية

بعد أن اتضح أن السياسة الخارجية هي سلوك موجّه نحو تحقيق غرض معين في المحيط الدولي، فإن الغاية الأساسية لهذا السلوك تتمثل في بلوغ عدد من الأهداف

التي تعكس مصالح الدولة وطموحاتها وتطلعاتها. ويُدرك صُنّاع القرار هذه الأهداف عبر تفاعلهم في البيئة الدولية، ساعين إلى نقل الدولة من وضعها الراهن إلى وضع أفضل في المستقبل، بما يضمن تجسيد المصلحة الوطنية. ومن هنا يُفهم الهدف السياسي الخارجي باعتباره الحالة المستقبلية التي يسعى صانعو القرار إلى تحقيقها خارج حدود الدولة من خلال توظيف الموارد المتاحة وتغيير الوضع القائم وتتضمن السياسة الخارجية بطبيعتها مجموعة من الأهداف التي تُجسد القيم والمصالح الجوهرية للدولة. ويُقصد بالأهداف هنا تلك الغايات التي تسعى الدولة إلى بلوغها عبر تخصيص جزء من مواردها في التعامل مع البيئة الدولية. وقد أجمع الباحثون في هذا المجال على أن وضوح الأهداف السياسية شرط أساسي لنجاح أي عمل استراتيجي، ليس فقط من حيث توجيه الإدارة المخططة، وإنما أيضاً من حيث ابتكار الوسائل والصيغ الحديثة للتنفيذ. (مقلد، 1984)

ورغم تنوع تعريفات الأهداف السياسية الخارجية، إلا أنها تلتقي في الجوهر فمثلاً الهدف هو "وضع معيّن تُبذل الجهود والإمكانات لتحويله من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ والتحقق المادي" وهناك من يعرف بأنه "تطلعات الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية"، بينما يختزل مورجنثاو الأهداف كلها في هدف واحد هو الحصول على القوة باعتباره الغاية الأولى والأخيرة للدول.

في المقابل، قدّم باحثون آخرون تصنيفات أكثر تفصيلية حيث هولستي قسم الأهداف إلى: أهداف قيم ومصالح أساسية، وأهداف متوسطة المدى، وأهداف بعيدة المدى، أوسجود ميّز بين نوعين أهداف تخدم المصالح القومية المباشرة مثل الأمن وحماية الذات والتنمية وأهداف ذات نزعة مثالية مثل دعم السلام العالمي، تعزيز العدالة الدولية، نشر الحرية، والارتقاء بالرفاهية الإنسانية. (بدران، 1982)

وهناك من صنّفها رباعياً إلى: أهداف دفاعية، وأهداف اقتصادية، وأهداف متصلة بالنظام الدولي، وأهداف أيديولوجية، أما روبرت كانتور فقد ركّز على البعد العملي محدداً خمسة أهداف رئيسية:

- حماية السيادة الوطنية والأمن القومي وسلامة الإقليم.
- زيادة قوة الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.
- تعزيز التنمية الاقتصادية.
- الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية.
- تحقيق السلام شريطة ضمان الأمن والهيبة الدولية والاكتفاء الذاتي.

وعند التدقيق في هذه الرؤى، يتضح أن الأهداف هي بمثابة منهج تخطيط للعمل السياسي الخارجي، حيث يضعها صانعو القرار لترشيد تعاملهم مع الوحدات الدولية الأخرى، بما يحقق المصلحة الوطنية. وقد تكون الأهداف محددة وواضحة عندما لا تترك مجالاً للتأويل، أو عامة وفضفاضة عندما تتعدد احتمالات تفسيرها. ويرى أوركانسكي أن للأهداف العامة أهمية أكبر أحياناً، لأنها تمنح مرونة في التفسير وتُربك الخصوم وتساعد على بناء توافق داخلي، وإن كان ذلك قد يؤدي أحياناً إلى التقليل من قيمة الأهداف الحقيقية للدولة وأخيراً، من المهم التنبيه إلى أن تحديد الأهداف القومية للدولة ليس سهلاً، إذ قد يُنظر إلى ما يعتبره البعض هدفاً أساسياً كوسيلة لدى دول أخرى. كما أن الدول في كثير من الأحيان لا تُفصح عن أهدافها الحقيقية، مما يجعل تحديدها رهناً بالتقديرات والافتراضات. (مقلد، 1984)

رغم اختلاف التعريفات والاتجاهات تتفق الدراسات على أن السياسة الخارجية تهدف إلى مجموعة من الأهداف العامة كالتالي:

1- حماية السيادة والأمن القومي: باعتبارهما أولوية قصوى للحفاظ على بقاء الدولة واستقرارها.

2- تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي: إذ إن قوة الدولة الاقتصادية تعزز قدرتها على حماية نفسها وتعظيم نفوذها الخارجي.

3- إرساء السلم والأمن: من خلال تجنّب الصراعات والحروب، لما لها من انعكاسات سلبية على الدولة.

4- تعزيز الحضور والنفوذ الإقليمي: عبر تفعيل دور الدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

5- زيادة الإمكانات الوطنية: سواء كانت مادية أو معنوية، بما يضمن الحفاظ على الكيان السياسي والقومي للدولة.

6- الأهداف الأيديولوجية والدينية: التي ترتبط بالثقافة الوطنية والتصورات المستقبلية، وتسهم في صياغة توجهات الدولة الخارجية. (كامل، 2021)

وفي هذا الصدد فإنه من الصعب أن تحقق الدولة جميع أهدافها في مجال السياسة الخارجية، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: **أولًا** أن الأهداف ليست واحدة، بل متعددة ومختلفة ومتنوعة، ويتحدد هذا التنوع تبعًا لطبيعة الدولة نفسها، وموقعها الجغرافي، ومدى قوتها. **وثانيًا** أن الأهداف ليست متساوية في أهميتها، بل تتدرج من حيث الأولوية والأثر. وبناءً على ذلك تُقسم أهداف السياسة الخارجية عادةً إلى أربعة مستويات رئيسية: الأهداف الثابتة، والأهداف طويلة الأجل، والأهداف قصيرة الأجل، والأهداف الثانوية، **وسيتم توضيحها كما يلي:-**

1- الأهداف الثابتة: تشكل الأساس الذي تسعى إليه كل دولة في سياستها الخارجية، ويتمثل في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمنها القومي. ويتحقق ذلك عبر بناء

علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، والسعي للحصول على دعم عسكري واقتصادي، بالإضافة إلى الانضمام إلى تحالفات أو معاهدات دولية. كما يدخل ضمن هذه الأهداف تعزيز قوة الدولة باعتبارها الوسيلة الأهم لحماية السيادة الوطنية، وذلك من خلال امتلاك مقومات القوة السياسية والاقتصادية والبشرية والعسكرية والتكنولوجية، بما يضمن حماية أراضي الدولة ومواطنيها وتحقيق مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية.

2- **الأهداف طويلة الأجل:** هي تلك التي تحتاج إلى مراحل زمنية ممتدة حتى تتحقق، وغالبًا ما ترتبط برؤية النظام السياسي وتوجهاته الإستراتيجية في ترتيب الأولويات على المستويين الداخلي والخارجي. وتشمل هذه الأهداف مثلًا: بناء تحالفات استراتيجية، تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، أو العمل على تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي وغالبًا ما تتغير هذه الأهداف تبعًا للظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالدولة.

3- **الأهداف قصيرة الأجل:** تتمثل في الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محدودة، وغالبًا ما تكون مرتبطة بمواجهة ظرف معين أو استغلال فرصة سياسية أو اقتصادية. فقد تسعى دولة ما إلى توقيع اتفاق تجاري عاجل، أو معالجة أزمة حدودية مؤقتة، أو تعزيز موقعها في منظمة إقليمية. وغالبًا ما تكون هذه الأهداف وسائل تمهّد لتحقيق أهداف أكبر وأطول مدى.

4- **الأهداف الثانوية:** هي الأهداف ذات الطابع التكميلي التي تسعى الدولة إلى تحقيقها إلى جانب الأهداف الرئيسة. ومن أبرزها: نشر الأيديولوجية أو الثقافة الوطنية خارج الحدود، والمساهمة في دعم السلام الإقليمي والدولي. ورغم أنها ثانوية في البداية، إلا أن أهميتها قد تتزايد مع الزمن لتتحول إلى أهداف طويلة

الأجل أو حتى إلى أهداف ثابتة، تبعًا للظروف والمتغيرات الدولية. (سميع، 2022)

أهمية صنع السياسة الخارجية

من خلال التعريفات السابقة تتضح أهمية عملية صنع القرار السياسي الخارجي التي تُعدّ الركيزة الأساسية لمفهوم السياسة الخارجية. فحين نتحدث عن السياسة الخارجية فإننا في جوهر الأمر نتناول التفاعلات المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي، أي عملية تحويل الأهداف العامة للدولة إلى قرارات محددة قابلة للتنفيذ ويُعتبر اتخاذ القرار السياسي أحد أهم المراحل التي تمر بها السياسة الخارجية، إذ يرى بعض الباحثين أن السياسة ما هي إلا سلسلة مترابطة من القرارات المتعاقبة، التي تُتخذ لمواجهة المواقف والأحداث المتتابعة على الصعيدين الداخلي والخارجي عليه فإن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تمثل الإطار النظري الموحد الذي يضم مختلف جوانب العملية السياسية سواء كانت متعلقة بالشؤون الداخلية للدولة أو بتفاعلاتها الدولية، مما يمنحها مكانة محورية في فهم وتفسير سلوك الدول في علاقاتها الخارجية. (سميع، 2022)

الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية

تُعد الدبلوماسية الأداة الرئيسة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، حيث تقوم بمجموعة من المهام الأساسية **أبرزها:**

1- تحديد الأهداف الوطنية وفقًا لما تملكه الدولة من موارد القوة.

2- تحليل أهداف الدول الأخرى وتقييم مواردها لتقدير الموقف بدقة.

3- تحديد مجالات الالتقاء أو التعارض مع مصالح الدول الأخرى.

4- اختيار الوسائل الأنسب لتحقيق الأهداف، بحيث تكون الأدوات مكملة للغايات. (كامل، 2021)

الدبلوماسية الإلكترونية وأثر التكنولوجيا

أدت ثورة الاتصال والمعلومات إلى بروز الدبلوماسية الإلكترونية، وهي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت لدعم السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها وقد ساعدت في:

1- تسريع عملية نقل المعلومات حول ما يحدث في الخارج.

2- منح دور متزايد للفاعلين من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

3- تعزيز دور القوة الناعمة في العلاقات الدولية وإدارة الأزمات.

4- تمكين الدبلوماسيين من التواصل المباشر مع الشعوب الأجنبية والاستماع إليهم. (كامل، 2021)

مزايا الدبلوماسية الإلكترونية

تتميز الدبلوماسية الإلكترونية بعدد من المزايا التي جعلتها أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الحديثة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- المركزية واللامركزية: تسهم في تقليص البيروقراطية الإدارية داخل أجهزة الدولة، وخفض التكاليف، وتوفير قنوات اتصال سهلة وفعّالة، مما يعزز الكفاءة والسرعة في إنجاز المهام.

2- التفتت والاندماج: من خلال بناء روابط إلكترونية افتراضية بين المجتمعات المختلفة، بما يسهل الاندماج الدولي ويتيح للأفراد والجماعات التعبير عن هوياتهم.

3- بناء التحالفات والتكتلات: تساعد في خلق بيئة مناسبة لتشكيل التحالفات والتكتلات الدولية على أسس افتراضية، بما يعزز فرص التعاون والتقارب بين الدول والفاعلين.

4- التعبئة والإرشاد: توفّر إمكانيات واسعة لنشر المعلومات وتوجيه الرأي العام، وتُستخدم كوسيلة للتعبئة الجماهيرية وترشيد القرارات في الأزمات.

5- السرعة: تتجاوز قيود الزمان والمكان، وتمكّن من تسريع التعامل مع الأزمات والتهديدات الدولية، بما في ذلك الأزمات الإنسانية والتدخلات العاجلة.

6- الافتراضية (المحاكاة الإلكترونية للواقع): تعبر عن تفاعلات ديناميكية تجري عبر الفضاء الرقمي بين فاعلين رسميين وغير رسميين، وتُعرف أحيانًا بـ "الدبلوماسية الضخمة" التي تقوم على شبكة من الاتصالات المتواصلة والسريعة. (كامل، 2021)

صور الدبلوماسية المعاصرة

شهدت العقود الأخيرة بروز عدة صور حديثة من الممارسات الدبلوماسية على المستوى الدولي من أبرزها:

1- **الدبلوماسية المتعددة الأطراف:** تتم من خلال مؤتمرات دولية أو اجتماعات ترعاها منظمات إقليمية أو دولية، وتتسم بالعلنية والحضور الواسع، وتعتمد على مبدأ الحوار الجماعي بين أطراف متعددة.

2- **الدبلوماسية الوقائية:** تهدف إلى منع النزاعات والأزمات قبل وقوعها، عبر المفاوضات والوساطة والاجتماعات الدولية التي تسعى لتجنيب الدول الانزلاق إلى الصراعات.

3- **دبلوماسية القمة:** تقوم على اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات لتبادل وجهات النظر وحسم القضايا ذات الأهمية الكبرى، بما ينعكس على السياسات الدولية.

4- **دبلوماسية الأزمات:** تركز على إدارة الأزمات الدولية الناشئة عن الضغوط والتوترات العالمية، وتعمل على الحد من تداعياتها الخطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

5- **الدبلوماسية الاقتصادية:** تستخدم كأداة لدمج العامل الاقتصادي في العلاقات السياسية بين الدول، حيث توظف الدول المتقدمة نفوذها الاقتصادي للتأثير على الدول النامية. وتندرج في إطارها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

6- **الدبلوماسية الثقافية:** تسعى إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة من خلال أدوات القوة الناعمة، بما يسهم في التقارب بين الشعوب وإرساء دعائم السلم العالمي.

7- **الدبلوماسية التحالفية:** تتمثل في إقامة شراكات وتحالفات دولية لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية مشتركة، وتتحدد ملامحها وفق طبيعة النظام الدولي وتوازناته. (كامل، 2021)

تعريفات عملية صنع القرار الخارجي

من الصعب وضع تعريف واحد جامع لعملية صنع القرار لذلك قدّم الباحثون عدة محاولات لتعريفها **ومن أبرزها:**

يرى بعض الباحثين أن صنع القرار هو صور التفاعل بين المشاركين الرسميين وغير الرسميين على كافة المستويات في صياغة السياسات العامة، حيث تختار المؤسسات

السياسية البديل الأمثل من بين بدائل متعددة بما يحقق أهداف الدولة ويُعرَّف صنع القرار أيضًا بأنه عملية تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين البُنى السياسية والأطر الاجتماعية التي تحتضنها، أما "ريتشارد" فيعتبر صنع القرار عملية اجتماعية يتم فيها اختيار مشكلة لتكون موضوعًا للقرار، ومن ثم تحديد عدد محدود من البدائل، واختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ ويمكن القول بصورة عامة إن صنع القرار هو اختيار معقول من بين بدائل متعددة متنافسة، بهدف تحقيق أهداف محددة أو تجنب نتائج غير مرغوبة؛ وبناءً على ذلك يمكن صياغة تعريف جامع لصنع القرار باعتباره: مجموعة القواعد والخطوات التي يتبعها المشاركون في عملية اتخاذ القرار، بغية اختيار بديل محدد لحل مشكلة معينة، وذلك من خلال تقييم الاختيارات المتاحة والوصول إلى توافق بشأنها. (سميع، 2022)

الفرق بين القرار وصنع القرار

من المهم التمييز بين المفهومين:

القرار: هو النتيجة النهائية أو المخرجات التي تعبّر عن موقف محدد تجاه مشكلة أو ظرف ما.

عملية صنع القرار: هي الإطار الأوسع الذي يشمل المدخلات والمخرجات والتفاعلات المؤدية إلى القرار.

وقد ميّز الباحثون بين ثلاث عمليات:

1- **صنع السياسة الخارجية:** وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للدولة من حيث الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة، بمشاركة قوى وأجهزة رسمية وغير رسمية.

2- **صنع قرارات السياسة الخارجية:** تحديد البدائل المتاحة لمواجهة موقف معين، استنادًا إلى المعلومات والتقارير التي توفرها الأجهزة السياسية.

3- **تنفيذ السياسة الخارجية:** تحويل القرارات والسياسات إلى برامج عملية وأدوات تنفيذية، مع تقييم النتائج من حيث النجاح أو الفشل. (سميع، 2022)

وحدات صناعة القرار السياسي

تختلف وحدة صناعة القرار باختلاف النظام السياسي ويمكن تمييز **ثلاثة أنماط رئيسية:**

1- **وحدة الفرد القائد:** حيث ينفرد القائد السياسي باتخاذ القرار، بينما يقتصر دور المجموعة المحيطة به على دعم رأيه. ويُلاحظ هنا تأثير الخصائص الشخصية والعقائدية للقائد على طبيعة القرار.

2- **وحدة المجموعة المتكافئة:** حيث لا يستطيع القائد فرض وجهة نظره بشكل مطلق، فيُتخذ القرار عبر المناقشة وتبادل الآراء داخل المجموعة.

3- **وحدة الجماعة المستقلة:** تظهر في الأنظمة التعددية الحزبية، حيث لا يمكن اتخاذ القرار إلا بالتوافق بين الأحزاب المكوِّنة للسلطة وغالبًا ما يكون القرار نتيجة حلول وسط. (سميع، 2022)

أساليب اتخاذ القرار الخارجي

هناك ثلاثة أساليب رئيسية لاتخاذ القرارات:

1- **الأسلوب العقلاني (التحليلي):** يقوم على دراسة جميع البدائل الممكنة وتقييم نتائجها، ثم اختيار البديل الأكثر تحقيقًا لأهداف الدولة، بعيدًا عن الاعتبارات الشخصية.

2- **الأسلوب العفوي (اللاعقلاني):** يعتمد على رؤية القائد السياسي الفرد، واختياراته التي تتأثر بعقيدته وتصوراته أكثر من التحليل العلمي.

3- **الأسلوب التجريبي التراكمي:** يستند إلى الخبرة العملية والتجارب السابقة، حيث تُجمع المعلومات وتُحوَّل إلى بدائل، ليُختار منها الحل الذي يحقق الحد الأدنى من الأهداف. (سميع، 2022)

أنماط قرارات السياسة الخارجية

رغم اختلاف الباحثين فإن الأنماط الأكثر شيوعًا لقرارات السياسة الخارجية **هي:**

1- **القرار الاستراتيجي:** يتعلق بوجود الدولة وأمنها القومي، ويتخذه رأس السلطة العليا، وله تأثير طويل الأجل.

2- **القرار التكتيكي:** أقل أهمية من القرار الاستراتيجي، ويتخذه رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، ويُعد بمثابة قرار إجرائي داعم.

3- **القرار التطبيقي:** يُعد الأقل أهمية، ويضعه وزير الخارجية أو الجهاز البيروقراطي، ويهدف إلى تنفيذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية. (سميع، 2022)

مراحل صنع القرار السياسي الخارجي

تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل:

1- **مرحلة نشأة الحافز:** وجود مشكلة أو ظرف يستدعي اتخاذ قرار.

2- **مرحلة الإدراك:** استيعاب الموقف عبر المعلومات المتاحة، مع احتمال وجود إدراك خاطئ بسبب عوامل شخصية أو تشويه في نقل المعلومات.

3- **مرحلة جمع المعلومات:** تجميع بيانات دقيقة حول المشكلة لتحديد أبعادها وتأثيرها.

4- **مرحلة التحليل:** فرز المعلومات وربطها بالخبرات السابقة لتوضيح الموقف.

5- **مرحلة تحديد البدائل:** وضع عدة خيارات للمواجهة ومقارنة نتائجها.

6- **مرحلة اتخاذ القرار:** اختيار البديل الأمثل وفق أهداف الدولة.

7- **مرحلة التنفيذ:** تحويل القرار إلى برامج وأدوات عملية (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية...).

8- **مرحلة التقييم والتغذية الراجعة:** مراجعة النتائج واستخدامها لتوجيه القرارات المستقبلية. (سميع، 2022)

العوامل المؤثرة في صنع القرار

تنقسم هذه العوامل إلى نوعين:

العوامل النفسية: تتعلق بشخصية القائد السياسي، سماته الذاتية، ثقافته، قدراته، ورؤيته للعالم، وهي عوامل تؤثر بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يتركز القرار في يد النخبة الحاكمة.

العوامل الخارجية (الناشئة): وتشمل: طبيعة النسق الدولي وعدد الوحدات الفاعلة فيه، عامل المسافة الدولية (قوة أو ضعف الروابط مع الدول الأخرى)، التفاعلات الدولية مثل سباق التسلح أو التبعية الاقتصادية، الموقف الدولي الطارئ الذي يتطلب رد فعل سريع. (سميع، 2022)

وحدات صناعة السياسة الخارجية

1- السلطة التنفيذية ودورها في صناعة السياسة الخارجية

تُعدّ السلطة التنفيذية المحرك الأساسي لعملية صناعة السياسة الخارجية، نظرًا لما تتمتع به من صلاحيات دستورية ومسؤوليات سياسية تجعلها الجهة الأولى المعنية باتخاذ القرار. وتشمل هذه السلطة رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء المعنيين، حيث

يمتلك رئيس الدولة عادةً الدور الأبرز بصفته الممثل الرسمي لبلاده في المحيط الدولي، وصاحب النفوذ الأوسع في توجيه السياسات الخارجية. كما أن وزير الخارجية يمثل حلقة الوصل بين القيادة السياسية وبقية مؤسسات الدولة، ويضطلع بدور محوري في نقل القرارات والسياسات إلى الساحة الدولية. إلا أن مكانته قد تختلف من نظام سياسي لآخر؛ ففي بعض الأنظمة يتصدر وزير الخارجية عملية صنع القرار، بينما في أنظمة أخرى يقتصر دوره على الاستشارة والتنفيذ.

2- السلطة التشريعية ومساهمتها في صناعة القرار

تختلف مساهمة السلطة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية باختلاف النظم السياسية. ففي النظم الرئاسية، كما في الولايات المتحدة، تمتلك المؤسسات التشريعية صلاحيات بارزة مثل إعلان الحرب، التصديق على المعاهدات الدولية، والموافقة على التعيينات الدبلوماسية، إضافة إلى سلطة تنظيم التجارة الخارجية واعتماد ميزانية برامج السياسة الخارجية والدفاع. أما في النظم البرلمانية، فإن دور البرلمان غالبًا ما يكون أقل تأثيرًا، إذ تتركز معظم صلاحيات السياسة الخارجية بيد السلطة التنفيذية، مع احتفاظ البرلمان بحق الرقابة أو الإقرار لبعض الاتفاقيات. (سميع، 2022)

3- الأجهزة الفرعية (أجهزة جمع المعلومات والاستخبارات)

تُعد أجهزة الاستخبارات من أهم الوحدات المساندة في عملية صناعة السياسة الخارجية، خصوصًا في الدول الكبرى. وتختلف هذه الأجهزة عن وزارة الخارجية من حيث طبيعة عملها الذي يتسم بالسرية، وارتباطه المباشر بالأمن القومي. ومن أبرز مهامها جمع المعلومات الدقيقة عن الدول الأخرى، وتحليلها بما يخدم صانعي القرار، إضافة إلى تنفيذ عمليات سرية أو ما يُعرف بالحرب النفسية. ويُعدّ جهاز الاستخبارات المركزية

الأمريكية (CIA) نموذجًا بارزًا في هذا المجال، نظرًا لدوره الواسع في تزويد القيادة السياسية بالمعلومات والبدائل اللازمة لصياغة السياسات الخارجية.

4- مجلس الأمن القومي

يمثل مجلس الأمن القومي وحدة استشارية عليا في بعض الدول، حيث يضم كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين. في الولايات المتحدة مثلًا، يرأس المجلس رئيس الدولة، ويضم في عضويته نائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومستشار الأمن القومي. وتتمثل وظيفته الرئيسية في التنسيق بين مختلف السياسات ذات الصلة بالأمن القومي، وتقديم التوصيات للرئيس حول القضايا الاستراتيجية. ويُسهم المجلس في توفير رؤية شاملة ومتكاملة تساعد متخذي القرار على اختيار البدائل الأنسب في السياسة الخارجية. (سميع، 2022)

5- الأحزاب السياسية ودورها في السياسة الخارجية

تُعتبر الأحزاب السياسية أحد الفاعلين غير المباشرين في صياغة السياسة الخارجية. ويتوقف تأثيرها على طبيعة النظام السياسي؛ ففي الأنظمة التعددية الحزبية، يكون للأحزاب الحاكمة أو المعارضة دور مهم في توجيه خيارات الدولة الخارجية، سواء عبر البرامج الحزبية أو من خلال الضغط على السلطة التنفيذية. أما في الأنظمة السلطوية أو ذات الحزب الواحد، فإن تأثير الأحزاب يكون محدودًا أو شبه منعدم. وعلى العموم، فإن برامج الأحزاب السياسية، ومواقفها من القضايا الدولية، تمثل أحد العوامل المؤثرة في توجيه متخذي القرار. (سميع، 2022)

6- جماعات الضغط وتأثيرها في السياسة الخارجية

تلعب جماعات الضغط بمختلف أشكالها (اقتصادية، مهنية، نقابية، أو جماعات مصالح) دورًا بارزًا في التأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية. فهي تعمل

على توجيه السياسات بما يخدم مصالحها الخاصة، مستخدمة وسائل متعددة مثل تمويل الحملات الانتخابية، الضغط على أعضاء السلطة التشريعية، وإطلاق حملات إعلامية منظمة. ويبرز تأثيرها بوضوح في الدول الديمقراطية، حيث تتمتع هذه الجماعات بشرعية قانونية ومؤسسية، كما هو الحال مع جماعات الضغط في الولايات المتحدة التي تمارس تأثيرًا واسعًا على القرارات الخارجية، خصوصًا في مجالات مثل التجارة الدولية وسياسات السلاح.

7- الرأي العام ووسائل الإعلام

أصبح الرأي العام قوة لا يُستهان بها في التأثير على السياسة الخارجية، خاصة في ظل التطور الهائل لوسائل الإعلام. فالحكومات، مهما كان نظامها السياسي، أصبحت مضطرة إلى أخذ اتجاهات الرأي العام بعين الاعتبار عند صياغة قراراتها الخارجية، خصوصًا في القضايا الحساسة مثل الحروب أو التحالفات الدولية. وتلعب وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام، بل وفي تهيئة المجتمعات لتقبل خيارات سياسية معينة. ومن الأمثلة الواضحة دور الإعلام الأمريكي في تضخيم تهديدات بعض الدول لتهيئة الرأي العام الداخلي والدولي لدعم التدخلات العسكرية. (سميع، 2022)

تنفيذ السياسة الخارجية

تتضح من خلال ما سبق الإشارة إليه أن السياسة الخارجية ليست مجرد نتاج مؤسسات الدولة فقط، بل هي بالأساس نتاج لقرارات الأفراد والجماعات التي تمثل الدولة، حيث ترتبط هذه القرارات بالتفاعل القائم بين صانعي القرار وبيئتهم المحيطة. فالإنسان، بطبيعته، لا يستطيع تلبية حاجاته إلا من خلال الفعل والعمل، ويُسبق هذا العمل عادةً بقرار إرادي يحدد الأسلوب المتبع. وعليه، فإن القرارات السياسية الخارجية وما يتبعها

من أفعال، ما هي إلا نتيجة لموازنة صانعي القرار بين حاجاتهم وتصوراتهم ورؤيتهم للبيئة الداخلية والخارجية، سواء طابقت هذه الرؤية الواقع بالكامل أم لا.

ومن أجل تحويل القرارات السياسية الخارجية إلى واقع ملموس، تلجأ الدول إلى اختيار الصيغة التي تراها أكثر ملاءمة للتنفيذ، بما ينسجم مع الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بالموقف. والهدف من ذلك هو تحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة بأقل قدر ممكن من الخسائر، إذ لا يقتصر الأمر على النوايا بل يتطلب إجراءات عملية ضمن شبكة العلاقات الدولية. (السعيدي وسعيد، 2024)

وعقب اتخاذ القرار الرسمي بالسياسة الخارجية، تبدأ عملية التنفيذ غالبًا من خلال الأجهزة المتخصصة، وعلى رأسها وزارة الخارجية، التي تُعد الذراع الأساسية في هذا المجال. غير أن وزارات أخرى كالتجارة والدفاع والمساعدات الدولية قد يكون لها دور مكمل في تنفيذ السياسة الخارجية. ويرى بعض الباحثين أن عملية صناعة السياسة الخارجية هي في جوهرها عمل حكومي يتولاه كبار المسؤولين، وأن القرارات المتخذة تُسلم إلى وزارة الخارجية لتنفيذها عبر الدبلوماسية وأدوات أخرى. وهنا تتجلى العلاقة الوثيقة بين القيادة السياسية المنتخبة من جهة، والجهاز البيروقراطي غير المنتخب من جهة أخرى، حيث يظل هذا الأخير عنصرًا مساعدًا لكنه غير منفصل عن العملية برمتها، لأن صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها يمثلان عمليتين متداخلتين ومترابطتين بشكل مستمر. (السعيدي وسعيد، 2024)

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها جهدًا منظمًا موجّهًا نحو الخارج لتحقيق مصالح الدولة. ويتجسد هذا الجهد في خلق بيئة خارجية ملائمة تدعم مصالح الدولة وتمنع أو تقضي على المواقف غير المواتية لها. ويظهر هذا

بوضوح من خلال الوسائل والأساليب التي تعتمدها الدول في التنفيذ، والتي صنفتها الأدبيات إلى أساليب دبلوماسية وغير دبلوماسية فالأساليب السلبية تتضمن:

- الإنفاذ: دفع دولة ما لاتخاذ إجراءات لم تكن مستعدة لاتخاذها حفاظًا على مصالح الدولة.
- الردع: التأثير على دولة معينة للتراجع عن قرار أو سلوك محدد.
- التهديد باستخدام القوة: وهو عنصر محوري يُعرف غالبًا باسم "دبلوماسية الزوارق الحربية"، ويتضمن رفع الحظر، فرض الامتيازات، أو حتى التلويح بالقوة العسكرية.
- استخدام القوة فعليًا: والذي يمثل التصعيد الأقصى لدبلوماسية الزوارق الحربية بهدف إضعاف الخصم ومنعه من تحقيق أهدافه. (السعيدي وسعيد، 2024)

أما الأساليب الإيجابية فتشمل:

- المفاوضات باعتبارها الوسيلة الأكثر شيوعًا لحل النزاعات.
- الإقناع عبر تقديم الحجج والأدلة.
- الوعد والمكافأة: كتشجيع الدول على تبني مقترحات محددة.
- المكافأة الفعلية: بوصفها دليلًا عمليًا على جدوى الالتزام بالاقتراحات.
- التلاعب بالتهديد: أي استخدام التهديد بشكل غير مباشر لتحقيق مكاسب.
- استخدام القوة كخيار أخير: عندما تفشل الأدوات الدبلوماسية في تحقيق الأهداف.

ويُبرز هذا التنوع في الوسائل أن عملية اختيار الأساليب المناسبة لتنفيذ السياسة الخارجية أمر بالغ الأهمية، إذ يمكن أن يسهم الاستخدام الذكي للوسائل في تحقيق الأهداف بكفاءة، في حين أن سوء استخدامها قد يؤدي إلى نتائج عكسية لا تتفق مع النوايا الأصلية لصانعي القرار. (السعيدي وسعيد، 2024)

أدوات السياسة الخارجية

تحتاج الدولة لتحقيق أهدافها الخارجية إلى توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات، تجمع بين الموارد المادية والقدرات المعنوية والمهارات البشرية. وتختلف فاعلية هذه الأدوات تبعًا لطبيعة الهدف المراد تحقيقه، وظروف البيئة الدولية والإقليمية. ويمكن حصر أبرز الأدوات فيما يلي:

1- الأدوات الدبلوماسية: تُعد الدبلوماسية الوسيلة التقليدية والأولى التي تلجأ إليها الدول لإدارة علاقاتها الدولية. وهي تقوم على التمثيل والتفاوض بين الدول من خلال السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من قنوات الاتصال الرسمية. وتمتاز الدبلوماسية بأنها الأداة الأقل تكلفة مقارنة بغيرها، إذ تتيح حل الخلافات وتسيير المصالح دون الدخول في مواجهات مباشرة.

2- الأدوات الاقتصادية: تلعب القدرات الاقتصادية دورًا مهمًا في توجيه سلوك الدول الأخرى بما يخدم المصلحة القومية. وتتخذ الأدوات الاقتصادية وجهين رئيسيين؛ الأول يتمثل في تقديم المساعدات والقروض والمنح للدول الموالية، وهو ما يتيح للدول الكبرى –خاصة الغربية– بسط نفوذها على الدول النامية. أما الوجه الثاني فيتجسد في استخدام العقوبات الاقتصادية ضد الدول المناوئة، مثل الحظر الاقتصادي، وفرض الرسوم الجمركية، وتجميد الأرصدة، وهي وسائل تهدف إلى الضغط على الدولة المستهدفة لتغيير سلوكها السياسي.

3- الأدوات الرمزية: تسعى هذه الأدوات إلى التأثير في أفكار واتجاهات الشعوب والنخب في الدول الأخرى. وتنقسم إلى أدوات دعائية تهدف إلى توجيه الرأي العام وتعبئته، وأدوات أيديولوجية تسعى إلى نشر نمط فكري أو حضاري معين مثل

"الأمركة"، وأدوات ثقافية تركز على التراث والإنتاج الفني والتعليمي مثل المعارض الثقافية أو نشر اللغة القومية في الخارج.

4- الأدوات العلمية والتكنولوجية: يُقصد بها توظيف المعرفة العلمية والتقنية لتعزيز مكانة الدولة خارجيًا، مثل التبادل العلمي، وبرامج المساعدات الفنية، والتعاون في مجالات الفضاء والمحيطات. وقد تمتد لتشمل الاستخدامات المتقدمة للأقمار الصناعية في مجالات الاتصالات والاستطلاع.

5- الأدوات الاستخباراتية: تُعنى بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بقدرات ونوايا الدول الأخرى. وتشمل أساليب متعددة مثل التجسس، وأدوات الاستطلاع، وفك الشفرات، وهي ضرورية لفهم سلوك الخصوم والحلفاء على حد سواء، وبالتالي توجيه القرار الخارجي على أسس دقيقة.

6- الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية هبة إلهية يمكن توظيفها سياسيًا، مثل الأراضي الزراعية، والغابات، والمعادن، ومصادر الطاقة. وقد استُخدمت هذه الموارد كسلاح في السياسة الخارجية كما حدث في الحظر النفطي العربي عام 1973م، الذي مثّل وسيلة ضغط قوية على الدول الغربية لدعم الموقف العربي.

7- الأداة الاستراتيجية (العسكرية): تُعد الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدول عندما تفشل الأدوات الأخرى. فالاستراتيجية العسكرية هي عملية ترجمة القوة المسلحة إلى نتائج سياسية عبر التهديد أو الاستخدام المباشر للقوة. وتشمل هذه الأداة إنشاء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها، وتطوير الأسلحة، وتقديم المساعدات العسكرية، وعقد التحالفات، وأحيانًا شن الحروب أو التدخلات العسكرية المباشرة. (بدير، 2021)

التمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية

السياسة الخارجية تمثل الإطار العام والتوجيهي لسلوك الدولة في علاقاتها الدولية، فهي المنهج أو الخطة التي تحددها الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها على الصعيد السياسي والاقتصادي والتجاري والمالي مع غيرها من الدول. أما الدبلوماسية فهي الأداة التنفيذية لهذه السياسة، أي الوسيلة التي يتم عبرها التفاعل والتواصل مع الآخرين، سواء بالتفاوض أو المفاوضات أو تمثيل الدولة خارجيًا.

معاني الدبلوماسية لمصطلح "الدبلوماسية" ثلاثة معانٍ أساسية:

- المعنى الواسع: إدارة العلاقات بين الدول والكيانات الدولية البارزة من خلال وكلاء رسميين وبوسائل سلمية.
- المعنى المهني: ممارسة العلاقات الدولية من خلال الدبلوماسيين المحترفين (السفراء والمبعوثين) باستخدام التفاوض كأسلوب لتعديل العلاقات، وهو المعنى الذي ركز عليه نيكولسون وغيره. (نوري، 2019)
- المعنى اليومي أو المجازي: استخدام الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الدولية، أي باعتبار الدبلوماسية فنًّا قائمًا على الحذر والمرونة في التعامل. (نوري، 2019)

وظائف الدبلوماسية

أدت الدبلوماسية عبر التاريخ الحديث أربع وظائف رئيسية:

1- **التواصل والتمثيل:** تسهيل الاتصال بين القادة والسياسيين ووحدات النظام الدولي، مع ضمان حصانة المبعوثين.

2- **التفاوض:** التوصل إلى اتفاقات بين الدول عبر تحديد المصالح المتراكبة وإقناع الأطراف الأخرى بالحلول الوسط.

3- **جمع المعلومات:** الحصول على بيانات دقيقة عن التطورات الخارجية، وهو ما جعل من عمل الملحقين العسكريين والمبعوثين قناةً مهمة للمعلومات الاستخباراتية.

4- **احتواء الخلافات:** السعي لتقليل آثار الاحتكاك الدائم بين الدول نتيجة اختلاف القيم والمصالح، وذلك من خلال حلول ذكية ومرنة. (نوري، 2019)

العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية

السياسة الخارجية هي قرار استراتيجي يُتخذ على أعلى مستويات الدولة (رئيس، حكومة، برلمان) والدبلوماسية هي تنفيذ هذه القرارات بوسائل سلمية واحترافية، وتزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة والسياسة الخارجية عادةً علنية وتُناقش أمام الرأي العام، بينما تميل الدبلوماسية إلى السرية لتحقيق أهدافها بعيدًا عن الضوضاء الإعلامية. (نوري، 2019)

النظرة المعاصرة للدبلوماسية

لم تعد الدبلوماسية مقتصرة على السفراء أو المبعوثين، بل امتدت لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية، بل وأيضًا القنوات غير الرسمية (كالخبراء الفنيين). كما تطورت لتصبح أداة للتفاوض متعدد الأبعاد، لا سيما في المساومات التعاونية (التي تُبرز المصالح المشتركة) أو المساومات القسرية (التي تُستخدم فيها التهديدات). وأصبح التفاوض الدبلوماسي جوهر العلاقات الدولية، معتمدًا على الاتصال، وتبادل المعلومات، واستخدام الإقناع بدلًا من العنف. (نوري، 2019)

الفرق الجوهري بين السياسة الخارجية والدبلوماسية

1- السياسة الخارجية هي جوهر القرار واتجاه الدولة الخارجي.

2- الدبلوماسية هي المكان والوسيلة والعملية التنفيذية لتحقيق هذا القرار.

3- السياسة الخارجية تحدد ما تريد الدولة، بينما الدبلوماسية تحدد كيف تصل إلى ما تريد. (نوري، 2019)

تُعدّ الدبلوماسية والسياسة الخارجية وجهين متلازمين ومتكاملين، فلا تستطيع أي دولة أن تدير علاقاتها مع غيرها من الدول بمعزل عن أحدهما. فالسياسة الخارجية تمثل الخطة الاستراتيجية التي ترسم ملامح توجهات الدولة الخارجية وأهدافها، بينما تُجسّد الدبلوماسية الأداة العملية والتنفيذية لهذه الخطة. ومن هنا يمكن القول إن السياسة الخارجية هي التخطيط، والدبلوماسية هي التنفيذ إن الدولة الحديثة لا يمكن أن تحافظ على مكانتها وسمعتها وهيبتها الدولية من دون أن تحدد لنفسها خطة قومية شاملة بعيدة وقريبة المدى، تغطي مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، بما ينسجم مع مصالحها القومية وتراثها الحضاري. وتنقسم هذه الخطة إلى استراتيجيات فرعية، وتأتي الدبلوماسية لتضع هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق العملي. ومن ثمّ، فإن كفاءة السياسة الخارجية تقاس إلى حدّ كبير بمدى كفاءة الجهاز الدبلوماسي القائم على تنفيذها ويرى العديد من الباحثين أن أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية ليست في صياغتها بل في تنفيذها. إذ إن نجاحها أو فشلها مرهون بقدرة السلك الدبلوماسي على إدارتها، والتنسيق بين صناع القرار السياسي والجهات التنفيذية. ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة إدارة الجهاز الدبلوماسي باعتباره الحلقة المفقودة في حقل الدراسات الأكاديمية التقليدية وتبرز أهمية الدبلوماسية في كونها أداة حاسمة للسياسة الخارجية، حيث تهدف إلى منع الصراعات وحفظ السلام عبر التواصل والتفاوض، بعيداً عن التمييز العرقي أو الطائفي أو اللغوي. وهي الوسيلة التي تجعل

السياسة الخارجية أكثر تكيفاً مع الواقع الدولي المتغير، من خلال التوفيق بين المصالح المتنافسة وصياغة مواقف واضحة ومتماسكة للدولة. (السعيدي وسعيد، 2024)

ومع تطور العلاقات الدولية وتشابك المصالح وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، توسع دور الدبلوماسية لتصبح أداة مرنة ومتعددة الوظائف، لم تعد مقتصرة على تعزيز العلاقات التقليدية، بل امتدت إلى معالجة الأزمات، جذب الاستثمارات، خدمة قضايا السلم والأمن الدوليين، والدفاع عن المصالح العليا للدولة وقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي، خصوصاً بفعل العولمة والتطور التكنولوجي، إلى تطوير مهام الدبلوماسية وأنواعها، بحيث لم تعد مقتصرة على الجهاز الرسمي فقط، بل أصبحت تشارك فيها أيضاً جهات غير حكومية لتعزيز فعالية العمل الدبلوماسي. ونتيجة لذلك، ظهرت أشكال متعددة من الدبلوماسية، منها:

- دبلوماسية الوساطة
- الدبلوماسية متعددة الأطراف
- الدبلوماسية العامة
- الدبلوماسية المدنية
- دبلوماسية القمة
- الدبلوماسية البرلمانية
- الدبلوماسية البيئية
- الدبلوماسية الإنسانية
- دبلوماسية القوة الناعمة
- وغيرها من الأشكال الحديثة كالدبلوماسية الوقائية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية. (السعيدي وسعيد، 2024)

ثالثًا- الإطار النظري للدبلوماسية الرقمية

تعريف الدبلوماسية الرقمية

تُعدّ الدبلوماسية الرقمية امتدادًا عمليًا وحديثًا لمفهومَي القوة الناعمة والدبلوماسية العامة؛ فهي تستند إلى الأولى في توسيع المنصات التي تستخدمها الحكومات لتحسين صورتها وسمعتها الخارجية عبر حملات موجهة، بينما تعزّز الثانية من خلال إتاحة مساحات اتصال تفاعلية ومتعدّدة الاتجاهات بين الدبلوماسيين والجمهور العام. وتشير الدبلوماسية الرقمية إلى أنماط وأساليب جديدة في العمل الدبلوماسي تعتمد على شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، كما تعكس انتقال المعلومات بين الجماهير بشكل أفقي عبر شبكات مفتوحة، خلافًا للنمط التقليدي الذي كانت فيه المعلومات تتدفق عموديًا من مؤسسات إعلامية مركزية. (كمال، 2020)

وتُعدّ الدبلوماسية الرقمية أحد الأشكال الحديثة للدبلوماسية العامة، حيث تعتمد على توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لدعم تحقيق الأهداف المرتبطة بالسياسة الخارجية للدول. وقد لفت هذا المفهوم اهتمام العديد من الباحثين، الذين أشاروا إلى وجود فجوة واضحة بين دراسات الاتصال والتقنيات الرقمية من جهة، وبين الممارسات الدبلوماسية التقليدية من جهة أخرى. لذلك برزت الحاجة الملحّة إلى دمج أدوات الإنترنت كوسيلة فعّالة لتعزيز التعاون بين الدبلوماسية والتكنولوجيا الحديثة.(ثابت، 2023)

وأيضًا هي استخدام الأدوات والمنصات الرقمية – خصوصًا وسائل التواصل الاجتماعي – من قبل وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية للتواصل مع الجماهير،

وصياغة رسائل سياسية وثقافية، وإدارة الصورة الذهنية للدولة وتُستخدم الدبلوماسية الرقمية على مستويات عدّة، من أبرزها:

- دعم جهود السياسة الخارجية.
- تعزيز هوية الدولة وثقافتها وقيمها.
- جمع المعلومات وتحليلها لدعم اتخاذ القرار.
- فتح قنوات تواصل مباشرة بين المسؤولين والجماهير المحلية والعالمية.

كما أتاحت التكنولوجيا الحديثة قدرًا أكبر من التفاعل بين المواطنين والحكومات، وخلقت فضاءات جديدة تشارك فيها أطراف كثيرة مثل الإعلام، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. (Al Mazrouei, 2019)

وترى وزارة الخارجية الفرنسية أن الدبلوماسية الرقمية ليست سوى تطوير طبيعي للدبلوماسية التقليدية، قائم على توظيف الابتكارات الرقمية واستخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة. ولهذا تنشط وزارات الخارجية حول العالم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة تويتر، حيث تمتلك غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حسابات رسمية، وهي ظاهرة عُرفت باسم "دبلوماسية تويتر ."Twiplomacy – وقد نشأت مؤسسة متخصصة تحمل الاسم نفسه وتصدر تقارير سنوية ترصد تفاعلات القادة والدول عبر هذه المنصة. (كمال، 2020)

وذهب مانور وسيجيف إلى ما هو أبعد، متحدثين عن "دبلوماسية الصورة الشخصية "Selfie Diplomacy –، حيث تستثمر الدول المحتوى البصري الجاذب لإعادة تشكيل صورتها؛ فالدول ذات الانطباع الباهت تُظهر مناظرها الطبيعية بصورة درامية، والدول المرتبطة بالنزاعات تبرز ثقافتها وتراثها الديمقراطي، بينما توظف دول أخرى الصور لتعزيز علامتها الوطنية مثل شعار "حرية، مساواة، أخوة" في فرنسا.

ويُشار عادة إلى كاسبر كلينج كأول سفير تكنولوجي في العالم، بعدما عيّنته الدنمارك ممثلًا لدى "الجمهوريات الافتراضية" التي تضم شركات التكنولوجيا الكبرى. إلا أن جهود رقمنة العمل الدبلوماسي سبقت ذلك بكثير؛ إذ كشفت الهجمات على سفارات الولايات المتحدة في شرق إفريقيا عام 1998، وهجمات 11 سبتمبر لاحقًا، وجود ضعف خطير في منظومة الاتصال بين مؤسسات السياسة الخارجية. وقد دفع ذلك كوندوليزا رايس إلى طرح مفهوم "الدبلوماسية التحولية" الداعية إلى تحديث أدوات العمل الدبلوماسي، فيما دعت هيلاري كلينتون إلى "القوة الذكية" القائمة على التواصل المباشر مع الشعوب. كما رأى باحثون أن المدونات ووسائل التواصل يمكن أن تشكّل قناة فعالة للدبلوماسية العامة، وذهب فيتشوفسكي إلى اعتبار تجاهل هذه الوسائل نوعًا من الإخلال المهني.

وقد ترجم هذا الاهتمام ميدانيًا، حيث أحصيت عام 2012 في الولايات المتحدة 150 وحدة عمل مخصصة للدبلوماسية الرقمية ضمن 25 صيغة مختلفة. وفي 2014 زار وزير الخارجية الكندي وادي السيليكون للاطلاع على أثر الإنترنت في السياسة الخارجية، بينما دشّنت بريطانيا إصلاحات في 2010 لتعزيز حضورها الرقمي.

وفي مقابل هذه التحولات، يجادل جون كيري بأن "الدبلوماسية الرقمية" ليست إلا دبلوماسية في حقبة جديدة، وأن جوهر العمل الدبلوماسي لا يزال يتطلب لقاءات مباشرة بين الحكومات. وقد عبّر منظّرون مثل مورغانتو وكيسنجر عن قلقهم من أثر الإعلام الحديث الذي يضخّم الأحداث ويثير التوترات ويشوّه أولويات السياسة الخارجية، مشيرين إلى أن الرأي العام سريع التقلب ولا يمثل قاعدة صلبة لصنع السياسات. (كمال، 2020)

تعكس الدبلوماسية الرقمية في جوهرها التوسع المتزايد في لجوء الحكومات والدول إلى منصات التواصل الاجتماعي لإدارة تواصلها الخارجي، وتطوير صورتها الذهنية، وصياغة رسائل موجّهة للجماهير داخل الدولة وخارجها. كما تُستخدم هذه المنصات لتعزيز السمعة الوطنية وتدعيم حضور الدولة في المجال الدولي.

وفي الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين أن ممارسة الدبلوماسية الرقمية تقتصر على العلاقة بين الحكومات ومواطنيها بهدف إشراكهم بصورة أكبر في عملية صنع القرار، يتبنى آخرون منظورًا أوسع يعتبر أن نطاق هذه الدبلوماسية يشمل الحكومات وجمهورها الخارجي بجميع فئاته. ومن هذا المنطلق، تستطيع الدول تصميم رسائلها الخارجية وصورتها الوطنية بما يتناسب مع الخصائص الثقافية والاجتماعية والقيمية للجماهير المختلفة، مما يساعدها على توضيح سياساتها الخارجية وترسيخ الصورة التي ترغب بإيصالها وتعزيز حضورها على الساحة الدولية. (ثابت، 2023)

وتكشف تعريفات منظّري العلاقات الدولية مثل هيدلي بول وآدم واتسون وكينيث والتز أن الدبلوماسية التقليدية تستند إلى إدارة سلمية للعلاقات بين الدول، وأن توزيع القوة يحدد مخرجات التفاوض، وبالتالي فإن دخول التقنيات الرقمية على الخط أعاد إنتاج هذا المنطق لكن في بيئة أكثر احتكاكًا بين منظومات قيم متعارضة.

تعدد المصطلحات المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية

تستخدم في الأدبيات مصطلحات متعددة تشير غالبًا إلى نفس الفكرة، منها:

- الدبلوماسية الرقمية

- الدبلوماسية الإلكترونية
- دبلوماسية الشبكات
- التويبلوماسية

وتختلف الدول في تسمياتها؛ فبعضها يعتمد مفهوم "دبلوماسية القرن الحادي والعشرين" أو "السياسة المفتوحة". (Al Mazrouei, 2019)

مكوّنات الدبلوماسية الرقمية

تتضمن الدبلوماسية الرقمية عدة مجالات، منها:

- الدبلوماسية العامة عبر المنصات الرقمية.
- تحليل سياسات التكنولوجيا وتأثير الإنترنت على التطورات السياسية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم التنمية الدولية والنمو الاقتصادي.
- كما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي قناة مباشرة للتفاعل بين الحكومات والجمهور، مما أتاح أشكالًا جديدة من التواصل السياسي تتجاوز النطاق التقليدي للدولة. (Al Mazrouei, 2019)

تطور الدبلوماسية الرقمية

بدأت الدبلوماسية الرقمية كأداة لتحسين كفاءة العمل الدبلوماسي الداخلي، لكنها تطورت لتصبح وسيلة فعّالة لإدارة السياسة الخارجية. **ويمكن تقسيم مراحل تطورها إلى ثلاث مراحل رئيسية:**

1- المرحلة الأولى – الاتصال الأساسي (التسعينيات)

شهدت هذه المرحلة الاعتماد الأولي على الإنترنت والبريد الإلكتروني لتعزيز تبادل المعلومات بين الحكومات. ركزت الجهود على إنشاء مواقع إلكترونية رسمية تقدم

معلومات حول السياسات الوطنية والخدمات القنصلية. مثال على ذلك، إطلاق وزارة الخارجية الأمريكية أول موقع إلكتروني رسمي عام 1994 لتوفير معلومات دقيقة وسريعة للمستخدمين.

2- ثانياً: المرحلة الثانية – ظهور وسائل التواصل الاجتماعي(2010-2005)

مع انتشار منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، تطورت الدبلوماسية الرقمية لتشمل التفاعل المباشر مع الشعوب وإيصال الرسائل في الوقت الفعلي. على سبيل المثال، أطلقت وزارة الخارجية البريطانية حساباً رسمياً على تويتر في 2009، ركز على نشر وجهات النظر البريطانية حول القضايا الدولية وإيصالها للجمهور العالمي.

3- ثالثاً: المرحلة الثالثة – الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة (2015 حتى الآن)

شهدت هذه المرحلة استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز فعالية الدبلوماسية الرقمية. ساعدت هذه التكنولوجيا على فهم التوجهات العالمية والتخطيط للاستجابة بطرق استراتيجية مدروسة. كمثال، استخدمت الصين أدوات رقمية متقدمة للترويج لمبادرة "الحزام والطريق" من خلال إنشاء محتوى متعدد اللغات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز حضورها الدولي. (عيسى وأحمد، بدون تاريخ)

الدبلوماسية الرقمية في ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية

يناقش هذا المبحث الدبلوماسية الرقمية في سياق اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، باعتبارها المرجعية الدولية الأهم في تنظيم العمل الدبلوماسي بين الدول. فقد صدقت على الاتفاقية 191 دولة، وحددت الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي، بما يشمل الحقوق والواجبات الممنوحة لأفراد البعثات الدبلوماسية،

والحصانة الدبلوماسية، والعلاقات والامتيازات الخاصة بالبعثات، فضلاً عن آليات التعامل في حالات قطع العلاقات أو الأزمات بين الدول.

الدبلوماسية الرقمية وتحدياتها القانونية

على الرغم من الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الرقمية، إلا أنها تواجه تحديات عدة، أهمها:

1- غياب إطار قانوني دولي يحكم عمل الدبلوماسية الرقمية، ما يفتح المجال لانتهاكات محتملة.

2- ظهور فاعلين من غير الدول في المجال الدبلوماسي، مثل الجماعات الإعلامية أو الإرهابية، ما يقلل من سيطرة الدولة التقليدية على العلاقات الدولية.

3- تأثير الرقمنة على اتخاذ القرار حيث يتوجب على صناع القرار التعامل بسرعة مع المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال الحديثة، ما قد يؤدي إلى أخطاء أو ضغوط غير متوقعة.

4- القرصنة الإلكترونية التي تمثل تهديدًا لسلامة الحسابات والوثائق الدبلوماسية، وقد تُستغل لتحقيق أغراض غير قانونية تؤثر على الأمن الدولي وسمعة الدول.

ولعل انتهاكات اتفاقية فيينا عبر الدبلوماسية الرقمية: نموذج السفارة الأمريكية الافتراضية في إيران؛ مثال واضح على التحديات القانونية هو إطلاق الولايات المتحدة سفارة افتراضية في إيران عام 2011، في ظل غياب علاقات دبلوماسية رسمية منذ أزمة اقتحام السفارة الأمريكية عام 1980. كانت السفارة الافتراضية تهدف لتعزيز الحوار مع الشعب الإيراني وتقديم المعلومات عن السياسة والقيم الأمريكية، لكنها لم تكن سفارة معتمدة رسميًا.

وقد أدى هذا الإجراء إلى جدل واسع حول شرعية السفارة الافتراضية، نظرًا لتعارضه مع نصوص اتفاقية فيينا، **ومن أبرز الانتهاكات:**

- **المادة الثانية:** تنص على أن إقامة البعثات الدبلوماسية تكون باتفاق متبادل بين الدول، بينما أُنشئت السفارة الافتراضية الأمريكية بدون موافقة إيران.
- **المادة الرابعة:** تحدد إنشاء البعثات القنصلية بموافقة الدولة المضيفة، وهو ما لم يحدث بالنسبة للسفارة الافتراضية، ما يعد انتهاكًا للسيادة الإيرانية.
- **المادة السابعة والثامنة:** تتعلق بممارسة الأعمال القنصلية بالنيابة عن دولة ثالثة بعد تبليغ الدولة المضيفة، وهو ما تم بالفعل عبر تمثيل باكستان للسفارة الإيرانية في واشنطن وسويسرا للسفارة الأمريكية في طهران، ما يجعل وجود السفارة الرقمية غير ضروري.
- **المادة الثانية عشر:** تتعلق بالإجازة القنصلية، حيث لا يمكن لرئيس البعثة ممارسة مهامه دون ترخيص من الدولة المضيفة، وهو ما لم يتم في حالة السفارة الافتراضية، إضافة إلى عدم تحديد المسؤول عن إدارتها.

نتيجة لذلك، خلقت هذه الممارسات فجوة قانونية، تستدعي تحديث نصوص اتفاقية فيينا لتشمل التطورات التكنولوجية الحديثة، وضمان أن تحكم الدبلوماسية الرقمية ضمن إطار قانوني واضح، يمنع الانتهاكات ويعزز ممارسة مسؤولة وآمنة للعلاقات الدولية. (السيد وآخرون، 2024)

وعود الدبلوماسية الرقمية

يرى أنصار الدبلوماسية التقليدية أن الإنترنت ليس سوى وسيلة اتصال تُعزّز اتجاهات قائمة مسبقًا، وأن أغلب الناس لا يمتلكون اهتمامًا حقيقيًا بالسياسة الخارجية. ومع

ذلك، يؤكد نيكولاس وستكوت أن الدبلوماسية الرقمية تترك آثارًا ملموسة في أربعة مجالات رئيسية: الخدمات، الأفكار، الشبكات، المعلومات، **حيث:**

1- الخدمات:

أتاح الفضاء الرقمي تسهيل الحصول على الخدمات القنصلية، وتقليص الإجراءات الورقية، وإعادة هيكلة التسلسل الإداري داخل السفارات، رغم بقاء التحديات الأمنية الناتجة عن مخاطر الاختراق.

2- الأفكار:

تلعب الأفكار دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الخارجية، ويمكن للفضاء الرقمي أن يكون منصة حيوية لتبادل الرؤى، رغم أن النقاشات الأيديولوجية الكبرى لا تُحسم عبر الإنترنت. وقد بدأت وزارات خارجية، مثل فرنسا، في تنظيم جلسات تفاعلية عبر تويتر لطرح الأسئلة والمشاركة في الحوار. (كمال، 2020)

3- الشبكات:

أصبح لزامًا على الدبلوماسيين معرفة ساحات النقاش الرقمي، مثل ويكيبيديا أو منصات محلية كـ "سينا ويبو" الصينية. ومثال ذلك التفاعل الكبير الذي أثاره منشور السفارة الأمريكية حول هجوم كونمينغ عام 2014.

4- المعلومات:

مع توسع مصادر المعلومات وتفاعل الفاعلين، أصبح إنتاج المعرفة وتحليلها أكثر شمولًا، رغم استمرار غياب آليات إلكترونية آمنة لتبادل المعلومات الحساسة بين الحكومات.

وقد برهنت التجارب العملية على قدرة الدبلوماسية الرقمية على تحقيق أهداف يصعب تحقيقها تقليديًا؛ فقد أنشأت إسرائيل "سفارة افتراضية" لدول الخليج عام 2013 رغم غياب العلاقات الرسمية، وسبق للولايات المتحدة أن افتتحت سفارة افتراضية في إيران عام 2011 لتعزيز التواصل مع الشعب الإيراني. كما لعبت وسائل التواصل دورًا مهمًا في الكشف عن الانتهاكات ودعم الحملات الحقوقية، ووفّرت أدوات متعددة للقوى الكبرى للتفاعل مع الشعوب كما فعل السفير الأمريكي في روسيا مايكل ماكفول. (كمال، 2020)

أهداف الدبلوماسية الرقمية

(السيد وآخرون، 2024)

تُعد الدبلوماسية الرقمية أداة استراتيجية في السياسة الخارجية للدول، خاصة مع الزيادة المتسارعة في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. فهي تتيح للدول والفاعلين السياسيين تعزيز تأثيرهم على الشعوب وتحقيق مصالحهم الوطنية والدولية. ويمكن تلخيص أبرز أهداف الدبلوماسية الرقمية فيما يلي:

1. **بناء علاقات ثنائية قوية:** استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز العلاقات بين الدول والحكومات والجماهير، مع توظيف استراتيجيات القوة الناعمة لتعزيز التفاهم والتعاون الدولي.
2. **تخطيط السياسات وإدارتها:** توفير أدوات للتنسيق والإشراف الفعال على السياسات الخارجية بما يحقق الانسجام بين أهداف الدولة وأولوياتها.

3. **إدارة المعلومات:** جمع وتحليل المعلومات المتدفقة لتسهيل صنع القرار، وتوقع الحركات الاجتماعية والسياسية والتخطيط لكيفية التعامل معها.
4. **إدارة المعرفة:** تسخير المعرفة الإدارية والحكومية بكفاءة لتعظيم الفوائد الوطنية في العلاقات الخارجية.
5. **الاستفادة من الموارد والخبرات الخارجية:** إنشاء منصات رقمية للاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في دعم الأهداف الوطنية.
6. **الاستجابة للكوارث والأزمات:** استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث والطوارئ.
7. **تعزيز الاتصالات القنصلية:** إنشاء قنوات اتصال شخصية وآمنة مع المواطنين في الخارج لضمان التواصل الفعّال أثناء الأزمات.
8. **حماية حرية الإنترنت:** تطوير تقنيات تضمن حرية الوصول للإنترنت وانفتاحه.
9. تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير: دعم المبادرات التي تعزز المشاركة المجتمعية وتقويض الأنظمة الاستبدادية عبر المنصات الرقمية.
10. **توسيع النفوذ الدولي:** استغلال الإنترنت للوصول إلى جماهير الدول المنافسة وزيادة التأثير الثقافي والسياسي.
11. **مكافحة الحملات الرقمية المعادية:** رصد ومواجهة الحملات الإعلامية المعادية على الشبكات الرقمية، بما يحافظ على مصالح الدولة.
12. **تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية:** نقل صورة إيجابية عن الدولة والدبلوماسيين إلى الجمهور المحلي والدولي، مع إمكانية دعم الحركات الشبابية والمبادرات المجتمعية.

13.**تشويه صورة الخصوم عند الضرورة:** إطلاق حملات رقمية مدروسة لتقويض صورة الخصوم أو الدبلوماسيين المعارضين، ضمن حدود الاستراتيجية الوطنية.

أدوات الدبلوماسية الرقمية

(Al Mazrouei , 2019)

الدبلوماسية الرقمية تُعدّ أداة فعّالة ومكمّلة للدبلوماسية التقليدية، إذ تساعد الدول على تعزيز أهداف سياستها الخارجية، وتوسيع نطاق حضورها الدولي، والتأثير في جماهير قد لا تزور سفاراتها أبدًا كما أنها تمتلك خصائص مميزة ناتجة عن تطورها التاريخي، والثقافة المهنية للدبلوماسيين، ودورهم، والمهام التي تراكمت عليها عبر الزمن. ويستشهدان بما حدث في القرن التاسع عشر عندما أحدث التلغراف تحولًا واسعًا في أداء وزارات الخارجية، وما ترتب عليه من تغيّرات اجتماعية وسياسية وإدارية. ويطرحان مجموعة من الأسئلة المحورية حول تأثير التقنيات الرقمية، مثل:

- هل غيّرت التقنيات الرقمية طبيعة العلاقة بين وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية حول العالم؟
- ما تأثيرها على أدوار الدبلوماسيين ومفهومهم لوظائفهم؟
- كيف يمكن تطوير قواعد وإدارة مخاطر الممارسات الدبلوماسية عبر الإنترنت؟
- ما المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم كفاءة الأداء الرقمي؟

هذه التساؤلات مهمة وتعكس التحديات الجديدة التي فرضتها التكنولوجيا. ومن وجهة نظري، تتمحور الدبلوماسية الرقمية حول استخدام شبكات التواصل الاجتماعي—مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام—للوصول إلى جماهير محلية ودولية على نحو أسرع وأكثر تفاعلاً، مع اختلاف أدواتها عن أدوات الدبلوماسية التقليدية.

وأيضًا شبكات التواصل أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية، وأن تويتر وفيسبوك هما أبرز المنصات التي تعتمد عليها وزارات الخارجية حول العالم. ويتميز هذان الموقعان بقدرتهما على الارتباط ببعضهما وتحفيز حركة الوصول بينهما، حيث:

- تويتر يمكّن الدبلوماسي من قياس ردود الفعل، والمشاركة في النقاشات، وتبادل الروابط والمعلومات.
- فيسبوك لم يعد منصة اجتماعية فقط، بل أداة تواصل مهني تُستخدم لإنشاء صفحات رسمية ومجموعات وفعاليات تجمع جماهير مهتمة بالسياسات والمحتوى الدبلوماسي.

كما تُستخدم منصات أخرى مثل يوتيوب، ولينكدإن، وإنستغرام، وبنترست، إلى جانب مدونات الويب التي أصبحت أدوات مهمة في الدبلوماسية العامة، و"الويكي" التي تُستخدم داخليًا لإدارة المعرفة.

والدبلوماسية الرقمية تمثل تحولًا ثقافيًا داخل وزارات الخارجية، حيث تنتقل من نهج يقوم على السرية إلى نهج يقوم على تبادل المعلومات. كما تتطلب مهارات تقنية جديدة تشمل الكتابة الرقمية، وإدارة منصات التواصل، والتفاعل عبر التطبيقات الذكية.

تتيح منصات التواصل—خصوصًا تويتر وفيسبوك وإنستغرام—للدبلوماسيين والسفارات بناء تواصل مباشر مع الشعوب الأجنبية، وكسر حدود الدبلوماسية التقليدية عبر علاقة متبادلة وتفاعلية. وتمثل الطبيعة ثنائية الاتجاه لهذه المنصات الفارق الجوهري بين الدبلوماسية الرقمية وبين دبلوماسية القرن العشرين التي اعتمدت بشكل أساسي على الإذاعة والتلفزيون. (Al Mazrouei , 2019)

ومن الأدوات السفارات الافتراضية هي تلك التي لا تمتلك وجودًا ماديًا، بل تتواجد في الفضاء الرقمي على شبكة الإنترنت. وتمكّن هذه السفارات الدول من تقديم خدمات

دبلوماسية متنوعة، مثل إصدار التأشيرات، وتوفير المعلومات الدبلوماسية والسياحية، والتواصل مع المواطنين والجاليات في الخارج. وعلى الرغم من أنها لا تحل محل السفارات التقليدية، إلا أنها تكملها وتسهّل عملية التواصل.

ومن خلال هذه الآليات، تمثل الدول وغيرها من الفواعل مصالحها وتواجدها لدى بعضها البعض. وبذلك، فإن السفارات الافتراضية لم تغير جوهر الدبلوماسية، التي تظل علمًا وفنًا يستخدمه الفاعلون الرسميون وغير الرسميين لتحقيق أهدافهم في النظام الدولي، بل وسعت نطاق تأثيرها من العالم الواقعي إلى العالم الرقمي. هذا التحول يعكس تطورًا متسقًا مع طبيعة العالم الحديث، ويؤكد أهمية تبني الدول لاستراتيجيات رقمية لضمان تحقيق أهدافها الخارجية بكفاءة أكبر. (محمود ومحمد، 2025)

المجالات التي تخدمها الدبلوماسية الرقمية

أصبحت الدبلوماسية الرقمية أداة أساسية للدول لتعزيز مصالحها الوطنية عبر قنوات رقمية تسمح بالتفاعل المباشر والفعال مع جمهور عالمي واسع. وقد أظهرت هذه الوسيلة الحديثة قدرتها على تعزيز الصورة الإيجابية للدول، بما يشمل القوة الناعمة، جذب الاستثمارات، الترويج للسياحة، وحشد الدعم للقضايا العالمية. لفهم أهمية الدبلوماسية الرقمية بشكل أفضل، يمكن استعراض المجالات الرئيسية التي تُوظف فيها، مع الإشارة إلى أمثلة عملية على نجاحها في تحقيق أهداف الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، **حيث:** –

1– **تعزيز القوة الناعمة:** هي القدرة على التأثير من خلال الجاذبية الثقافية والسياسية بدلاً من الإكراه أو القوة العسكرية وتعتمد الدول على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية لنشر محتوى يعكس قيمها وتقاليدها، مما يعزز جاذبيتها الدولية ولعل **<u>الأمثلة العملية على ذلك:</u>**

- **اليابان:** تستثمر في منصة "يوتيوب" لعرض ثقافتها من خلال فيديوهات عن المطبخ الياباني والفنون والتقاليد، مثل مهرجانات الساكورا، مما عزز حضورها الثقافي الدولي.
- **كوريا الجنوبية:** تستخدم تويتر وإنستغرام للترويج لثقافة "الكي بوب–K) "K–(pop، ما ساهم في زيادة شعبيتها على الصعيد العالمي.

2- **الترويج للاستثمار والسياحة:** يعد الترويج للسياحة وجذب الاستثمارات من أبرز المجالات التي تخدمها الدبلوماسية الرقمية، إذ تستخدم الدول الأدوات الرقمية لتقديم محتوى جذاب للمستثمرين والسياح وأبرز الاستراتيجيات الرقمية:

1- الترويج السياحي: حملات رقمية تسلط الضوء على المعالم السياحية بهدف جذب الزوار وزيادة الإيرادات.

2- الترويج للاستثمار: توفر المنصات الرقمية معلومات عن فرص الاستثمار وإمكانيات الشراكة الاقتصادية **وأبرز الأمثلة العملية** الإمارات العربية المتحدة: حملة "Dubai Visit" ركزت على معالم دبي مثل برج خليفة والصحراء الإماراتية، ما جعل دبي وجهة سياحية عالمية بارزة.

3- حشد الدعم للقضايا العالمية

تلعب الدبلوماسية الرقمية دوراً محورياً في تعزيز الوعي بالقضايا العالمية وحشد الدعم لها من خلال استراتيجيات الاتصال الرقمي الفعّالة **<u>وأبرز الاستخدامات الأساسية:</u>**

3- التوعية بالقضايا الدولية: الحملات الرقمية تُستخدم لنشر الوعي حول التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر.

4- بناء التحالفات: تساعد على تكوين شبكات دعم دولية عبر المنصات الرقمية.

5- أمثلة عملية:

- الأمم المتحدة: أطلقت حملة "Now Act" الرقمية للتوعية بأهمية اتخاذ خطوات فردية للحد من تغير المناخ، مع أدوات تفاعلية تشجع الجمهور على المشاركة.
- الاتحاد الأوروبي: استخدم وسائل التواصل لترويج الاتفاقيات البيئية العالمية، مثل اتفاقية باريس للمناخ. (عيسى وأحمد، بدون تاريخ)

إيجابيات وسلبيات الدبلوماسية الرقمية

أ- إيجابيات الدبلوماسية الرقمية

تمثل الدبلوماسية الرقمية تطورًا مهمًا في أدوات السياسة الخارجية، حيث توفر فرصًا واسعة لمشاركة صناع القرار والجمهور في صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية. ومن أبرز إيجابياتها:

1. **تعزيز الحوار الثنائي:** تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين العلاقات بين الدول، مما يتيح للدبلوماسيين العمل على خدمة المصلحة الوطنية بشكل أكثر فاعلية مقارنة بالدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على التفاعل الرسمي ومحدود الاتصال الجماهيري.
2. **زيادة الشفافية:** تتيح الدبلوماسية الرقمية نشر المعلومات بدقة ومصداقية، مما يقلل من الاعتماد على السرية التقليدية ويعزز ثقة الجمهور في السياسات الحكومية.
3. **تعزيز العلاقات الدولية:** توسع دائرة الفاعلين الدوليين لتشمل المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط والأفراد حول العالم، مما يرفع مستوى التفاعل والتعاون الدولي.

4. **رفع رأس المال الاجتماعي:** يساهم استخدام منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز صورة الدولة ونشر ثقافتها على نطاق أوسع، مما يعكس نجاح الدبلوماسية الرقمية في جذب الجماهير.
5. **توسيع نطاق العلاقات:** لا تقتصر العلاقات على الدول فحسب، بل تشمل منظمات المجتمع المدني والجمهور، مما يعزز تبادل الآراء وبناء الثقة بين مختلف الأطراف.
6. **توفير الوقت والجهد:** تقلل المنصات الرقمية من الحاجة لعقد اجتماعات رسمية، وتتيح جمع المعلومات والتدريب عن بعد، بالإضافة إلى إنشاء سفارات افتراضية في المناطق التي لا يتواجد فيها ممثلون دبلوماسيون.
7. **أداة قوة ذكية:** يمكن للدولة استخدام الدبلوماسية الرقمية للتأثير الدولي بشكل فعال بما يخدم أهدافها واستراتيجياتها.
8. **الدعم في الأزمات والكوارث:** تسهل التنسيق السريع للمساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية، كما أظهرت فعاليتها خلال جائحة كورونا.
9. **التعليم والتوعية:** تساعد على نشر المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، وتعزز التعاون الدولي في هذه المجالات.
10. **نشر الثقافة:** توفر المنصات الرقمية إمكانات واسعة لنشر المحتوى الثقافي وتنظيم فعاليات افتراضية تتيح التفاعل بين مختلف الثقافات بدون الحاجة للسفر.

ب- سلبيات الدبلوماسية الرقمية

رغم الفوائد الكبيرة تواجه الدبلوماسية الرقمية عدة تحديات وسلبيات تؤثر على فعاليتها، منها:

1. **فقدان اللغة الدبلوماسية التقليدية:** تفتقر الدبلوماسية الرقمية إلى أسلوب التعامل المباشر المعتاد لدى الدبلوماسيين.
2. **صعوبة التراجع عن المعلومات المنشورة:** يمكن أن تبقى المواد الرقمية خاصة البصرية متاحة بشكل دائم بعد نشرها، مما قد يضر بالمصالح الوطنية.
3. **غياب إطار قانوني دولي:** عدم وجود قوانين دولية تنظم عمل الدبلوماسية الرقمية، ما يزيد من مخاطر التجسس والاختراقات الأمنية.
4. **إخفاء الهويات والاستهداف الرقمي:** صعوبة التحقق من هويات المستخدمين عبر الفضاء الرقمي يزيد من خطر اختراق المعلومات والتلاعب بالبيانات.
5. **استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية:** توفر الدبلوماسية الرقمية قنوات للجماعات المتطرفة للتجنيد والتواصل بين الأعضاء.
6. **فقدان السيطرة الرسمية على الفضاء الافتراضي:** يؤدي التفاعل الرقمي المفتوح إلى صعوبة إدارة المعلومات والأزمات، ويضع المسؤولين أمام تحديات اتخاذ القرارات السريعة والدقيقة.
7. **ضعف التواصل الثقافي المباشر:** قلة اللقاءات الشخصية قد تؤدي إلى فقدان التعاطف والفهم الثقافي بين الدول، كما أن انتشار المعلومات السريع يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمات بشكل أسرع. (السيد وآخرون، 2024)

أثر الدبلوماسية الرقمية في حفظ اتزان النظام السياسي

نشأت الدبلوماسية الرقمية نتيجة الحاجة الملحة للمستوى الرسمي في السياسة إلى التفاعل مع التحولات الكبيرة التي أحدثتها الثورة الرقمية وشبكة الإنترنت الحديثة، والتي أتاحت للجماهير القدرة على إرسال واستقبال المعلومات والتأثير في الرأي العام بسرعة هائلة. هذا التحول خلق شعورًا لدى السلطات الرسمية بخطر فقدان السيطرة، إذ أصبح

للجماهير تأثير مباشر على توازن النظام الرسمي، كما ظهر جليًا خلال ثورات الربيع العربي التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي وأثرت في الإقليم وفي الفاعلين الدوليين، **حيث:**

1- الدبلوماسية الرقمية كوسيط بين السلطات والجماهير

لم يعد استخدام الدبلوماسية الرقمية مقتصرًا على التفاعل مع الشعوب، بل توسع ليشمل القادة والزعماء الدوليين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، مؤثرًا مباشرة على العلاقات الدولية. وقد ظهرت بوادر هذا التوجه منذ إنشاء وزارة الخارجية الأمريكية مكتبًا إلكترونيًا عام 2002، ما شجع دولًا أخرى على تبني استراتيجيات مشابهة.

في سبتمبر 2017، عينت الدنمارك "كاسبر كلينغ" سفيرًا لشؤون التكنولوجيا الرقمية في وادي السيليكون، مشيرة إلى التأثير الكبير لبعض شركات التكنولوجيا في السياسات الوطنية، وقال كلينغ: "بعض الشركات التكنولوجية لها تأثير كبير على الدول، وهذا ما يؤكد حاجتنا اليوم إلى الدبلوماسية الرقمية". وقد اتبعت فرنسا نفس النهج بتعيين "دافيد مارتينون" سفيرًا للشؤون الرقمية في نوفمبر من العام ذاته.

2- قدرة الدبلوماسية الرقمية على إدارة الأزمات السياسية

تتكامل الدبلوماسية الرقمية مع منصات التواصل الاجتماعي وتقنيات المعلومات الحديثة لتصبح جزءًا أساسيًا من العمل الدبلوماسي اليوم. فهي تمكن الدول من إدارة الأزمات بشكل فعال، سواء عبر إرسال الرسائل الرسمية للجماهير أو تحليل الإشارات الرقمية الواردة من المجتمع الدولي. تُعرف هذه العملية أحيانًا بـ "حروب الإمبراطوريات الرقمية"، حيث يتم إنشاء شبكات إلكترونية للتواصل بين الجماهير والدولة لدعم السياسة الخارجية.

كما أصبح من الضروري تفسير مواقف الحكومات وإصدار التصريحات الرسمية بسرعة، لمواكبة التسارع الرقمي. مثال واضح على ذلك هو استخدام الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، لحسابه على تويتر لإصدار تصريحات رسمية تصل إلى ملايين المتابعين بسرعة فائقة، ما جعل الإعلام التقليدي ينقلها لاحقًا. هذا النوع من التفاعل يعزز الثقة بين الجماهير والمستوى الرسمي، ويُعد مؤشراً على قوة الدولة في المجال الرقمي.

3- الدبلوماسية الرقمية ومؤشرات القوة الدولية

أصبحت القدرة على التأثير الرقمي إحدى مؤشرات قوة الدول، إذ أن الدول التي لا تستطيع حماية مصالحها الرقمية أو الدفاع عن نفسها ضد الهجمات السيبرانية تعتبر ضعيفة نسبيًا، وبالتالي تكون سياستها الخارجية أقل فاعلية باختصار، الدبلوماسية الرقمية لم تعد مجرد أداة مساعدة للعمل الدبلوماسي، بل أصبحت عنصرًا جوهريًا في الحفاظ على اتزان النظام السياسي، وإدارة العلاقات الدولية، وتقييم قوة الدولة في العصر الرقمي. (العامودي، 2018)

تحديات الدبلوماسية الرقمية

يشير أليك روس إلى أن العصر الرقمي "سيئ لأولئك المهووسين بالتحكم"، ذلك أن المنصات الرقمية خلقت فضاءً يصعب إخضاعه للرقابة الحكومية. ورغم الوعود التي تحملها التقنيات الرقمية بتمكين الفئات الضعيفة ودعم التعددية، إلا أنها في المقابل أنتجت تحديات جديدة تشمل السخرية العامة، تراجع الثقة، انتشار الأخبار المضللة، وصعوبة الفصل بين ما هو شخصي ومهني لدى الدبلوماسيين الرقميين.

وتبرز مفارقة خطيرة؛ فالأدوات نفسها التي تعزز التواصل الدولي يمكن توظيفها لاختراق النظم السياسية وزرع الانقسام الاجتماعي داخل الدول. (كمال، 2020)

الفصل الرابع
المنهجية وتحليل النتائج

المنهجية

المنهج التحليلي

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وهو أحد المناهج الرئيسية في العلوم السياسية كما أنه منهج منطقي يُستخدم في البحث العلمي عامة، فعملية التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناء على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي ملائم للظاهرة المدروسة فالتحليل في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكمياء يسمى بالتحليل التجريبي أما تحليل الأفكار والتمييز بينها وخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويستعمل في الأبحاث السياسية أو القانونية، فيسمى بالتحليل النظري المجرد؛ لأنه يسمح بإظهار وتبيان الخصائص الأساسية فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال.

ينطوي مضمون المنهج التحليلي على عدة عناصر حيث يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، إنما الشكلية أيضًا، ومن جانب آخر فهو يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل، أو كلمات، أو مصطلحات، أو رموز، أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بالأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم، كما ينبغي أن يكون التحليل منتظمًا، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

يجب أن تكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة قيد التحليل لضمان ثبات النتائج عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين، وترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملًا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

أدوات جمع المعلومات

تُعرّف أدوات الدراسة في البحث العلمي بأنها: "الطرق التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث والتي تساعد في دراسة وتحليل مشكلة البحث وبعد ذلك التوصل إلى النتائج".

تستخدم الدراسة أكثر من طريقة وأداة لجمع المعلومات حول المشكلة البحثية والإجابة عن فرضياتها كالكتب والدراسات السابقة، ومواقع الإنترنت والمجلات والمقالات المتعلقة بموضوع البحث، والموسوعات البحثية، بالإضافة إلى المصادر الثانوية الأخرى The Secondary Sources.

تحليل النتائج

أولًا- تطور السياسة الخارجية الإماراتية

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإمارات

أ- رؤية القيادة

بعد تأسيس الدولة، أدركت القيادة أن أفضل فرصة للنجاح تكمن في نظام سياسي يجمع بين الحكم المحلي الفاعل والحكومة الفيدرالية لتنسيق شؤون الدولة وصياغة سياسة خارجية موحدة. أظهرت القيادة رؤية استراتيجية على مستوى الاتحاد، حيث تم تنفيذ خطط وبرامج شاملة في مختلف القطاعات، مثل رؤية الإمارات 2021 وبرامج التحول الوطني في الأمن الغذائي والطاقة والابتكار والتعليم والذكاء الاصطناعي والعلوم المتقدمة وغيرها، بما يضمن تحقيق مكانة متقدمة للدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

ب- التركيبة السكانية

تتمتع الإمارات بتركيبة سكانية غير معتادة، حيث يشكل غير المواطنين أغلبية القوى العاملة، بينما يستفيد المواطنون من نظام دعم حكومي واسع. هذه التركيبة ساعدت على تحقيق استقرار داخلي مرتفع، إذ أن قاعدة المواطنين الصغيرة تجعل إعادة توزيع الموارد أكثر فعالية، مما يرفع من مستوى الرضا الداخلي.

ت- العامل الاقتصادي

تسعى الإمارات لتحقيق بيئة اقتصادية تنافسية تعتمد على السوق، وتجذب المستثمرين الأجانب والكفاءات الدولية. رغم أهمية قطاع النفط والغاز، تم التركيز على التنويع الاقتصادي في مجالات مثل الخدمات المالية والطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا. كما يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع بنية تحتية محلية وأصول مالية دولية لضمان الاستدامة المستقبلية. (Al Mazrouei, 2019)

ث- العامل السياسي

تستند شرعية الحكومة الإماراتية على قبول واسع لشكلها وللهوية القيادية. يجمع النظام السياسي بين الحداثة والانفتاح الاجتماعي مع الحفاظ على التراث والهوية الإسلامية. كما تتيح المؤسسات مثل المجلس الأعلى للاتحاد والمجلس الوطني الاتحادي مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، مما يعزز الاستقرار السياسي.

ج- العامل الجيوسياسي

نظرًا لموقعها الاستراتيجي في الخليج والشرق الأوسط، اضطرت الإمارات لاتخاذ قرارات مهمة لضمان الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. السياسة الخارجية الإماراتية منذ تأسيس الدولة ركزت على التعايش السلمي وحماية البلاد من النزاعات الإقليمية.

ح- نهج المساعدات الخارجية

اتخذت الإمارات من التحالفات والمساعدات الخارجية أدوات دبلوماسية لتعزيز مكانتها وضمان الاستقرار الإقليمي. أصبحت الدولة من أكبر المانحين، واستخدمت زيادة الإيرادات النفطية لدعم الدول النامية، ما أكسبها قدراً من النفوذ والاعتراف في المنطقة. (Al Mazrouei, 2019)

تطور السياسة الخارجية للإمارات

شهدت السياسة الخارجية الإماراتية تغييرات ديناميكية خلال السنوات الأخيرة، شملت المحتوى والأسلوب في التعامل مع الفرص والتحديات الخارجية. يمكن تقسيم السياسة الخارجية الإماراتية إلى مرحلتين **رئيسيتين:**

- **عهد الشيخ زايد:** اتسمت بالبعد العربي والمثالية، مع التركيز على حماية السيادة والاستقلال.
- **ما بعد الشيخ زايد:** اتسمت بالواقعية والانفتاح العالمي، مع التركيز على المصالح الاقتصادية والتوسع في العلاقات الدولية، خاصة مع آسيا والدول الناشئة الكبرى.

السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي

تقوم السياسة الخارجية للإمارات على حسن الجوار، واحترام سيادة الدول الأخرى، وحل النزاعات ودياً. نتج عن ذلك انفتاح متبادل مع العالم، وإقامة شراكات استراتيجية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والصحية، مما عزز مكانة الإمارات على الساحة الدولية. (Al Mazrouei, 2019)

ثانيًا- الدبلوماسية الرقمية الإماراتية

أثر الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية

تُعد الدبلوماسية الرقمية امتدادًا طبيعيًا للتطورات الحديثة في العمل الدبلوماسي، حيث وفرت الدول أدوات جديدة لتعزيز مصالحها على الساحة الدولية. فقد أسهمت التطورات المعلوماتية في خلق فضاء تفاعلي يتيح اتخاذ القرارات بشكل أسرع وتجاوز الاجتماعات واللقاءات الطويلة المرتبطة بالدبلوماسية التقليدية. ومن خلال استغلال الآليات الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة، استطاعت الدول توظيف الدبلوماسية الرقمية لخدمة أهداف السياسة الخارجية بفعالية أكبر ومع أهميتها، تواجه الدبلوماسية الرقمية عدة تحديات على المستوى الدولي، **أهمها:**

1. **غياب الإطار القانوني الدولي:** عدم وجود نصوص قانونية واضحة ينظم عمل الدبلوماسية الرقمية يمثل إشكالية تؤثر على فاعليتها واستقرارها.

2. **ظهور فاعلين جدد:** برزت جهات من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية والجماعات الإعلامية، كممارسين للعمل الدبلوماسي، مما يقلل من الاحتكار التقليدي للدولة في العلاقات الدولية.

3. **استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية:** قد تُستخدم أدوات الدبلوماسية الرقمية من قبل هذه الجماعات لتحقيق مصالحها على حساب الدول.
4. **تحديات اتخاذ القرار:** كثرة الأطراف المشاركة في العمليات الدبلوماسية الرقمية ووفرة المعلومات تجعل من الصعب على صناع القرار اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة، خاصة في الأزمات. (السيد وآخرون، 2024)

الإعلام الرقمي الجديد

إن تعريف الإعلام الجديد أكثر تعقيدًا مما يتم تصوره؛ حيث لا تشير الوسائط الجديدة بالضرورة إلى طريقة اتصال محددة، بعض أنواع وسائل الإعلام الجديدة، مثل الصحف على الإنترنت، هي أيضًا «وسائل الإعلام القديمة» في شكل صحيفة مطبوعة تقليدية، الوسائط الجديدة الأخرى جديدة تمامًا، مثل تطبيق الهاتف الذكي. إن وسائل الإعلام الجديدة هى أي وسائط من المقالات الصحفية والمدونات يتم تسليمها رقميًا من موقع ويب أو بريد إلكتروني إلى الهواتف المحمولة وتطبيقات البث، يمكن اعتبار أي شكل اتصال متعلق بالإنترنت وسائط جديدة. (Cote, 2022)

ويُعد مصطلح "الإعلام الجديد" مفهوماً حديث النشأة، يُستخدم للدلالة على وسائل الإعلام التي ترتكز على التكنولوجيا الرقمية وشبكة الإنترنت في نقل وتبادل الأخبار والمعلومات، ويُعد بديلاً لمفهوم الإعلام التقليدي الذي كان يحتكر صناعة المحتوى ويوكلها إلى نخبة محددة من الإعلاميين. في المقابل، أتاح الإعلام الجديد الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة الفاعلة في إنتاج وتداول المحتوى الإعلامي. ويتميّز الإعلام الجديد بعدة خصائص تجعله مختلفاً عن الإعلام التقليدي، أبرزها السرعة في نقل المعلومات، والتفاعلية بين المستخدمين، وتنوع الوسائط والمضامين. ويشمل هذا

النوع من الإعلام أشكالاً متعددة مثل المواقع الإلكترونية، المدونات، البودكاست، منصات التواصل الاجتماعي، وغيرها من الوسائط التفاعلية (السيد، 2021).

كما أن الإعلام الجديد يمثّل بيئة محفزة للتعلم والتطور الشخصي، حيث يمكن للأفراد اكتساب مهارات جديدة من خلال الفيديوهات التعليمية والدورات الإلكترونية، والمشاركة في مجتمعات رقمية تتقاطع اهتماماتهم وهواياتهم، مما يعزز من الشعور بالانتماء ويُقلل من مظاهر العزلة الاجتماعية. (السيد، 2024)

ومن بين المصطلحات المرادفة للإعلام الجديد: الإعلام البديل، صحافة المواطن، الإعلام الاجتماعي، ومواقع التواصل الاجتماعي (الشاوش، 2020).

تُعرّف الوسائط الجديدة بأنها أدوات الاتصال التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والتفاعل بين النصوص والصور والصوت، وتختلف عن الوسائط التقليدية كالراديو والتلفزيون والمطبوعات (Cote, 2022) وتشمل أمثلتها المدونات، والبريد الإلكتروني، وخدمات البث، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية. ومع تطور التكنولوجيا، يستمر تعريف الوسائط الجديدة في التغير والتوسع. وتتميز هذه الوسائط بأنها تتيح فرصًا واسعة للأفراد للعمل في مجالات متعددة تتطلب مهارات متنوعة مثل البرمجة، التصميم، الكتابة، والتواصل.

كما تُوجد وظائف متنوعة ضمن مجال الإعلام الجديد، مثل أخصائي وسائل التواصل الاجتماعي الذي يُمثل الشركات على المنصات الرقمية، ويعمل على نشر المحتوى والتفاعل مع الجمهور، بالإضافة إلى أخصائي العلاقات العامة الذي يسهم في تحسين الصورة العامة للمؤسسة عبر التعامل مع الإعلام وإعداد البيانات الصحفية. وهناك أيضًا مصمم الجرافيك الذي يُنتج محتوى بصريًا تسويقيًا، والمحرر الذي يشرف على جودة النصوص المنشورة، والمصور الذي قد يتخصص في أنواع متعددة من التصوير،

فضلًا عن مدير التسويق الذي يخطط لحملات دعائية وفقًا لتحليل السوق وتوجهات المستهلكين (Cote, 2022).

دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام

يُعد الإعلام الجديد من أبرز الظواهر التي أثرت بشكل مباشر على تشكيل الرأي العام في المجتمعات المعاصرة، حيث تتباين آثار هذا التأثير بين ما هو إيجابي وما هو سلبي. فمن الناحية الإيجابية، ساهم الإعلام الجديد في تسريع عملية نقل الخبر وزيادة دقته، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للأفراد العاديين – المتواجدين في موقع الحدث – لتوثيق الوقائع باستخدام تقنيات بسيطة مثل الهواتف الذكية، مما يقلل من الاعتماد التقليدي على البنى التحتية الإعلامية الكلاسيكية كالمراسلين وعربات النقل التلفزيوني (أطبيقة، 2017). في المقابل، يشير بعض الباحثين إلى أن الاستخدام المكثف للإعلام الجديد أدى إلى ظهور أنماط سلبية، من أبرزها تفكك الروابط الأسرية، حيث بات أفراد الأسرة يقضون وقتًا أطول في التفاعل مع شاشات أجهزتهم المحمولة على حساب التفاعل الإنساني المباشر فيما بينهم (أطبيقة، 2017).

علاوة على ذلك فإن للإعلام الجديد دورًا بالغ الأهمية في التأثير على الرأي العام والتنشئة الاجتماعية، مستندًا إلى قدرته على الوصول الواسع والسريع إلى فئات متنوعة من الجمهور. ويتمتع الإعلام الجديد بميزة إتاحة الوصول إلى طيف واسع من المعلومات والمصادر، مما يُمكّن الأفراد من تكوين مواقف وآراء مستنيرة حول مختلف القضايا المجتمعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان المستخدمين متابعة الأخبار العاجلة والتحليلات السياسية من مصادر متعددة ومتنوعة، الأمر الذي يرسخ لديهم قدرة أكبر على التحليل والمقارنة واتخاذ المواقف بناءً على معرفة أوسع ومعطيات دقيقة. (مزهود، 2021)

فضلًا عما سبق تضطلع وسائل الإعلام بدور مركزي في إعلام الجمهور بما يحدث في العالم، ولا سيما في المجالات التي لا يملك فيها الجمهور معرفة، فوسائل الإعلام هى اتصالات سواء كانت مكتوبة أو مذاعة أو منطوقة تصل إلى جمهور كبير وهذا يشمل التلفزيون والإذاعة والإعلان والأفلام والإنترنت والصحف والمجلات وما إلى ذلك. وسائل الإعلام هي قوة كبيرة في الثقافة الحديثة، وبالإضافة إلى ذلك يشير علماء الاجتماع إلى هذا على أنه ثقافة متوسطة حيث تعكس وسائل الإعلام الثقافة، وتُوجد نظريات مفسرة لدور الرأي العام **كالتالي:**

1- نظرية التأثيرات المحدودة

تجادل النظرية بأنه نظرًا لأن الأفراد يختارون عمومًا ما يشاهدونه أو يقرؤونه بناءً على ما يؤمنون به بالفعل وبالتالي فإن دور الإعلام ربما يكون محدودًا إلى درجة كبيرة، وقد نشأت هذه النظرية وتم اختبارها في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ووجدت الدراسات التي اعتمدت عليها قدرة وسائل الإعلام على التأثير في التصويت أن الأشخاص الذين لديهم قدر كبير من المعرفة يعتمدون أكثر على الخبرة الشخصية والمعرفة المسبقة والمنطق الخاص بهم. ويُعاب على هذه النظرية عاملين الأول أنها تتجاهل دور وسائل الإعلام في تأطير ومناقشة القضايا، والأمر الثاني هو أن تلك النظرية عندما ظهرت كان توافر وسائط الإعلام وهيمنتها أقل انتشارًا وبالتالي أقل تأثيرًا. (Choudhary, without date)

2- النظرية المهيمنة على الطبقة

تقر هذه النظرية بفكرة أن وسائل الإعلام تعكس وتعرض وجهة نظر نخبة الأقلية التي تسيطر عليها؛ حيث أن هؤلاء الأشخاص الذين يمتلكون ويسيطرون على الشركات

التي تنتج وسائل الإعلام يشكلون هذه النخبة، كما يهتم المدافعون عن هذا الرأي بأنفسهم بشكل خاص مع الإنتاجات الضخمة للشركات للمؤسسات الإعلامية، والتي تحد من المنافسة وتضع الشركات الكبرى في مقاليد وسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام الإخبارية، وبما أن الإعلام تحت فئة قليلة إذًا يُمكن لهؤلاء المالكين بسهولة تجنب أو إسكات القصص التي تكشف سلوك الشركات غير الأخلاقي أو تحميل الشركات المسؤولية عن أفعالهم.(Choudhary, without date)

يعارض منتقدو هذه النظرية هذه الحجج بالقول إن السيطرة المحلية على وسائل الإعلام الإخبارية تقع إلى حد كبير بعيدًا عن متناول مكاتب الشركات الكبيرة في أماكن أخرى، وأن جودة الأخبار تعتمد على الصحفيين الجيدين، وهم يزعمون أن أولئك الأقل قوة وغير المسيطرين على وسائل الإعلام غالبًا ما تلقوا تغطية إعلامية كاملة ودعم لاحق. (Choudhary, without date)

3- النظرية الثقافية

تجمع النظرية الثقافية، التي تم تطويرها في الثمانينيات والتسعينيات، بين النظريتين الأخريين وتدعي أن الناس يتفاعلون مع وسائل الإعلام لخلق معانيها الخاصة من الصور والرسائل التي يتلقونها، ترى هذه النظرية أن الجمهور يلعب دورًا نشطًا وليس سلبيًا فيما يتعلق بوسائل الإعلام، وتركز إحدى خيوط البحث على الجمهور وكيفية تفاعله مع وسائط الإعلام؛ ويركز الجانب الآخر من البحث على أولئك الذين ينتجون وسائل الإعلام، ولا سيما الأخبار، ويؤكد المنظرون أن الجمهور يختار ما يشاهده بين مجموعة واسعة من الخيارات، ويختار مقدار المشاهدة، وقد يختار زر كتم الصوت أو جهاز التحكم عن بعد، وهناك دراسات أجريت في هذا السياق على وسائل الإعلام والتي أجراها علماء الاجتماع بالتوازي مع بحوث الدراسات اللغوية؛ وقد وُجد أن كلتا

المجموعتين من الباحثين أنه عندما يقترب الناس من المواد، سواء كانت نصوصًا مكتوبة أو صورًا ورسائل إعلامية، فإنهم يفسرون تلك المادة بناءً على معرفتهم وتجربتهم الخاصة. وهكذا، عندما يطلب الباحثون من مجموعات مختلفة شرح معنى أغنية أو فيديو معين، تنتج المجموعات تفسيرات متباينة على نطاق واسع بناءً على العمر والجنس والعرق والخلفية الدينية. لذلك؛ يدعي المنظرون الثقافيون أنه بينما يدعي عدد قليل من النخبة في الشركات الكبيرة سيطرة كبيرة على ما تنتجه وتوزعه وسائط الإعلام، ويلعب المنظور الشخصي دورًا أقوى في كيفية تفسير الجمهور لتلك الرسائل. (Choudhary, without date)

الإعلام والتسويق السياسي

يمثل التسويق السياسي أحد المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل العلوم السياسية، حيث تطور في إطار الاتصال السياسي بوصفه أداة فاعلة في توجيه الرسائل السياسية نحو الجماهير، بهدف إقناعهم وتشكيل توجهاتهم السياسية. وقد تعاظم دور هذا النوع من التسويق في عصر الإعلام الرقمي والفضاء السيبراني، إذ أصبح الإنترنت القناة الرئيسية التي تمر من خلالها الرسائل الاتصالية السياسية، مستخدمًا تقنيات الإعلان، والعلاقات العامة، والبريد الإلكتروني، والدعاية التفاعلية. ويُفهم التسويق السياسي على أنه تسويق للمفاهيم والرموز السياسية وليس للسلع، بحيث يوظف أدوات التسويق التجاري في بناء صور ذهنية إيجابية للمرشحين أو الأحزاب، وتعزيز ولاء الجماهير عبر الحملات الاتصالية المركزة والمنهجية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات السياسية.

ومع بروز الوسائط التفاعلية والمنصات الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك، برز مفهوم "التسويق السياسي الإلكتروني"، الذي أصبح يُمارس بشكل دائم، متجاوزًا حدود

الحملات الانتخابية إلى بناء علاقة دائمة بين السياسي وجمهوره. هذا التحول الرقمي أتاح فرصًا جديدة لمشاركة الجمهور، وأسهم في توسيع نطاق التأثير السياسي ليشمل التعبئة، والحشد، وصناعة الرأي العام. كما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أدوات رئيسية للنخب السياسية للترويج للخطاب السياسي ومراقبة توجهات الجمهور وتغذيتها بمضامين اتصالية مركّزة تتلاءم مع السياق المحلي والدولي. وقد عزز هذا التحول المفهوم التفاعلي للديمقراطية الرقمية، حيث لم يعد المتلقي مجرد مستهلك للمعلومة، بل شريكًا في صياغتها وتداولها، مما زاد من فاعلية التسويق السياسي كأداة لصنع القرار وتحقيق الهيمنة الرمزية على الساحة العامة. (صاحب وحمد، 2018)

أهمية الإعلام في السياسة الإماراتية

يُعدّ الإعلام أحد الركائز الأساسية لنقل المعلومات وتوعية المجتمع وتثقيفه وتسليط الضوء على القضايا ذات الأهمية الوطنية والتحديات الراهنة. وقد أسهم هذا القطاع بشكل حاسم في تشكيل الرأي العام محلياً ودولياً نظراً لطبيعته المؤثرة في توجيه السلوك الجمعي وفهم المتغيرات المحيطة.

وفي ظل التطورات المتسارعة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استطاع الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة أن يواكب هذه التحولات ويحقق قفزات نوعية تواكب خطط التنمية الشاملة، المرتبطة بالأجندة الوطنية للدولة. وقد تم تعزيز هذا الدور من خلال دعم حكومي ممنهج، شمل تطوير البنية التحتية الإعلامية، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة، فضلاً عن تأسيس مناطق إعلامية حرة تمثل منصات استراتيجية للإبداع والابتكار في القطاع الإعلامي.

وقد أُرسيت أسس هذا النهج التنموي في الإعلام منذ عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي أكد على أهمية تكاتف المجتمع في عمليات البناء والتطوير معتبرًا الإعلام

شريكًا في الحفاظ على السمعة الوطنية وتعزيز القيم الإيجابية وانطلاقًا من هذا التوجه حظي الإعلاميون في الدولة بدعم مباشر مكّنهم من أداء أدوارهم المهنية في بيئة تحفز على الإبداع وتضمن حرية الرأي الهادف ضمن إطار المسؤولية المجتمعية.

وفي السياق ذاته، استطاعت دولة الإمارات أن تحقق تقدمًا ملحوظًا في المؤشرات الرقمية على المستوى الإقليمي والدولي حيث صنفها تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2014 ضمن أفضل خمس دول عربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما احتلت المركز الأول خليجيًا وعربيًا في المؤشر الخاص بالخدمات الإلكترونية والذكية في عام 2016، وظهرت ضمن قائمة الدول الرائدة عالميًا في تنمية الحكومة الإلكترونية، وفق استبيان لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وتُعد مبادرة الحكومة الذكية، التي أُطلقت في مايو 2013 نقطة تحول رئيسية في مسيرة التحول الرقمي في الإمارات؛ حيث هدفت إلى توفير الخدمات الحكومية على مدار الساعة من أي مكان في العالم. وتبع هذه المبادرة مراجعة شاملة من الجهات الحكومية لاستراتيجياتها وخططها لتطوير الخدمات، بما يتلاءم مع متطلبات هذا التحول.

كما شهد عام 2017 إطلاق "استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي"، التي مثّلت مرحلة متقدمة في التحول الرقمي بعد الحكومة الذكية، مع التركيز على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في البنية التحتية والخدمات والقطاعات كافة، بهدف تحسين الكفاءة وزيادة الفاعلية؛ هذه التطورات انعكست بوضوح على القطاع الإعلامي، حيث بدأت مؤسسات الإعلام في الدولة مبكرًا في تطوير بنيتها التحتية، وتحديث معداتها، والاستثمار في بناء الكفاءات البشرية المؤهلة تقنيًا وإعلاميًا. كما أسهمت في تعزيز

القدرات الإنتاجية في مجالات البث والنشر الرقمي، واستيعاب تطبيقات الإعلام الجديد ضمن منظومة إعلامية قادرة على التفاعل مع متغيرات العصر.

ويتميز المجتمع الإعلامي الإماراتي ببنية تكنولوجية متطورة، تدعم أداءه المهني وتعزز قدرته على التفاعل مع المستجدات. وقد ساعد ذلك في ترسيخ منظومات إعلامية حديثة تقوم على التكامل بين وسائل الاتصال المتعددة، وانتشار خدمات الإنترنت، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في مجالات الإنتاج الإعلامي كافة.

ومن الناحية الاجتماعية والوطنية، لعب الإعلام دورًا محوريًا في ترسيخ قيم الاتحاد والهوية الوطنية، والترويج للإنجازات التنموية، وتعزيز صورة الدولة كرمز للتسامح والتعايش السلمي. كما شكّل الإعلام الوطني قناة تواصل فعالة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع، خاصة في فترات الأزمات، كما تجلى ذلك خلال جائحة فيروس كورونا، حيث اضطلع الإعلام بمهمة نقل المعلومات بدقة وشفافية، وأسهم في الحد من الشائعات، ونشر رسائل توعوية ساعدت في إدارة الأزمة بفعالية. (المزروعي، 2024)

تطبيق الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية الإماراتية

في عام 2020، أطلقت الإمارات حملة رقمية طموحة تحت شعار "كسيو 2020"، ركزت على استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الزوار وتعزيز التفاعل مع المحتوى. هدفت الحملة إلى نشر رسائل واضحة حول النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الرقمية الإماراتية، وعرض التجارب الإيجابية في مختلف المجالات.

ورغم النجاحات، واجهت الحملة مجموعة من التحديات التي قد تهدد فعاليتها، من بينها انتشار الأخبار المزيفة والمعلومات المشوشة حول بعض التحديات التي تواجه الدول، إضافة إلى محاولات بعض الدول الترويج لسياساتها الخاصة في هذا المجال.

كما ركزت المرحلة الثانية من الحملة على تعزيز المشاركة في السياسات الرقمية وزيادة الوعي العام حول الأمن السيبراني، والحد من المخاطر اللغوية والثقافية المرتبطة بالمحتوى الرقمي.

في بعض الحالات، مثل الحملة الترويجية لدولة آسيوية في أوروبا، ظهرت صعوبات بسبب عدم مراعاة السياسات الثقافية والمحلية، مما يوضح أهمية تصميم الحملات الرقمية بما يتناسب مع البيئات المختلفة لضمان الفاعلية والنجاح.

1- أهداف الحملة الرقمية

- **الترويج للنجاحات الوطنية:** ركزت الحملة على إبراز الإنجازات التي حققتها الإمارات في مجال الدبلوماسية الرقمية والتكنولوجيا والسياسات العامة.
- **تعزيز التفاعل مع الجمهور:** هدفت إلى الوصول إلى أكبر عدد من المتابعين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام، وتشجيعهم على التفاعل مع المحتوى المنشور.
- **بناء صورة دولية إيجابية** من خلال عرض التقدم الإماراتي في مختلف المجالات، كانت الحملة تهدف إلى تحسين صورة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

2- الوسائل والأدوات المستخدمة

- **منصات التواصل الاجتماعي:** تم استخدام تويتر وفيسبوك وإنستغرام للوصول المباشر إلى الجمهور المستهدف، ونشر الرسائل الفورية.
- **المحتوى متعدد الوسائط:** تضمن الصور والفيديوهات والرسوم البيانية لتوضيح النجاحات والمبادرات الإماراتية بطريقة جذابة وسهلة الفهم.
- **التفاعل المباشر:** إمكانية الرد على الاستفسارات والتعليقات بشكل فوري، لتعزيز الانخراط الرقمي مع الجمهور.

3- النجاحات المحققة

- **زيادة الوعي الرقمي:** ساعدت الحملة على رفع مستوى فهم الجمهور للسياسات الرقمية الإماراتية وأهميتها في تعزيز التنمية والأمن السيبراني.
- **تعزيز صورة الإمارات:** عرضت الحملة نجاحات الدولة على المستوى المحلي والدولي، بما في ذلك جهودها في الابتكار والتحول الرقمي.
- **توسيع الوصول الدولي:** الحملة استهدفت جمهوراً واسعاً خارج الدولة، مما زاد من التأثير الإقليمي والدولي للدبلوماسية الرقمية الإماراتية. (عيسى وأحمد، بدون تاريخ)

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج

1. **رؤية القيادة الاستراتيجية:** أدركت القيادة الإماراتية أهمية نظام سياسي يجمع بين الحكم المحلي الفاعل والحكومة الفيدرالية، مما ساعد في صياغة سياسة خارجية موحدة واستراتيجيات شاملة.
2. اعتمدت السياسة الاقتصادية الإماراتية على التنويع بعيدًا عن النفط، بالتركيز على الخدمات المالية والطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا، مع استثمار العائدات في مشاريع مستدامة.
3. يجمع النظام السياسي بين الحداثة والانفتاح الاجتماعي مع الحفاظ على الهوية الإسلامية، ويتيح مشاركة المواطنين في صنع القرار عبر مؤسسات مثل المجلس الأعلى للاتحاد والمجلس الوطني الاتحادي.
4. فرض الموقع الاستراتيجي ضرورة تبني سياسات خارجية تركز على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع التعايش السلمي وحماية البلاد من النزاعات الإقليمية.
5. استخدمت الإمارات التحالفات والمساعدات الخارجية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وأصبحت من أكبر المانحين في المنطقة.
6. تطور السياسة الخارجية الإماراتية حيث شهدت تحوّلاً من البعد العربي والمثالية في عهد الشيخ زايد إلى الواقعية والانفتاح العالمي بعده، مع التركيز على المصالح الاقتصادية والعلاقات مع الدول الناشئة الكبرى.
7. السياسة الخارجية الإماراتية تقوم على حسن الجوار واحترام سيادة الدول الأخرى وحل النزاعات ودياً، مع إقامة شراكات استراتيجية في مجالات متعددة.

8. الإعلام الرقمي الجديد: يمثل الإعلام الجديد وسائط رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وشبكة الإنترنت، تتيح إنتاج وتداول المحتوى لجميع أفراد المجتمع، وتتميز بالسرعة والتفاعلية وتعدد الوسائط.
9. الإعلام في تشكيل الرأي العام: يساهم الإعلام الجديد في تسريع نقل الأخبار، ويتيح للمستخدمين تكوين مواقف وآراء مستنيرة حول القضايا المجتمعية والسياسية، مع بعض التأثيرات السلبية على الروابط الأسرية.
10. التسويق السياسي الإلكتروني: أصبح الإعلام الجديد أداة أساسية في التسويق السياسي، حيث يمكّن النخب من التواصل المستمر مع الجمهور، وبناء صورة ذهنية إيجابية، وتعزيز ولاء الجماهير.
11. أهمية الإعلام في السياسة الإماراتية: ساهم الإعلام في توعية المجتمع، نقل المعلومات، تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ قيم الاتحاد والتسامح، كما لعب دورًا محوريًا أثناء الأزمات مثل جائحة كورونا.
12. التحول الرقمي والإعلام الجديد: مبادرات مثل "الحكومة الذكية" واستراتيجية الذكاء الاصطناعي عززت الكفاءة الإنتاجية في الإعلام، وتحديث البنية التحتية، وتطوير الكفاءات البشرية المؤهلة تقنيًا وإعلاميًا.

13. الدبلوماسية الرقمية الإماراتية: حملة "كسيو 2020" ركزت على استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى متعدد الوسائط لبناء صورة دولية إيجابية وزيادة التفاعل مع الجمهور.
14. تحديات الدبلوماسية الرقمية تشمل انتشار الأخبار المزيفة، المعلومات المشوشة، وعدم مراعاة السياسات الثقافية واللغوية في بعض الحملات، ما يتطلب تصميم حملات رقمية ملائمة لكل بيئة.

التوصيات

1. تعزيز الرؤية الاستراتيجية في السياسة الخارجية عبر تحديث مستمر للأجندة الوطنية والتفاعل مع التغيرات الإقليمية والدولية.
2. الاستفادة من التركيبة السكانية لتحقيق استقرار داخلي واستدامة الموارد بما يخدم التنمية الوطنية.
3. مواصلة جهود التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات المستقبلية كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة.
4. تقوية المشاركة السياسية للمواطنين من خلال المؤسسات الدستورية لتعزيز الشرعية والاستقرار.
5. تعزيز التحالفات الدولية والمساعدات الخارجية كأدوات دبلوماسية لدعم النفوذ الإقليمي والدولي.
6. تطوير الإعلام الرقمي ليصبح أداة فعالة في دعم السياسة الخارجية وبناء صورة دولية إيجابية.
7. الاستثمار في تدريب الكوادر الإعلامية على استخدام التكنولوجيا الرقمية والإعلام الجديد لتعزيز فاعلية التواصل.
8. تصميم الحملات الرقمية بما يتوافق مع الثقافات والبيئات المختلفة لتجنب الفشل أو التأثير السلبي.
9. استخدام وسائل الإعلام الجديد في تعزيز التعليم والتوعية المجتمعية، بما يدعم التنمية البشرية والاجتماعية.
10. دمج التسويق السياسي الإلكتروني بشكل منهجي في الحملات الدبلوماسية لتعزيز التفاعل مع الجمهور.

11.تطوير البنية التحتية الإعلامية باستمرار، بما يشمل منصات البث الرقمي والمواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية.

12.متابعة وقياس تأثير الحملات الرقمية لتحديد النجاحات والتحديات، وتقديم تحسينات مستمرة لضمان الاستدامة والفاعلية.

مراجع

- الأرياني، إسهام عبد الله، (2021)، الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية: دراسة حالة اليمن، مجلة الآداب للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 18.
- اطبيقه، عبد الله محمد عبد الله (2017)، تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام. جامعة سرت، ليبيا.
- بخيت، السيد2018، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تمييز وترويج سمات وصورة المدن الإماراتية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشارقة، المجلد 19، العدد 1.
- بدران، ودودة، (1982)، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، (مجلة) السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد 69.
- بدير، محمد بدرت، (2021)، كيف تأثرت عملية صنع السياسة الخارجية بتزايد الاضطرابات في العلاقات الدولية؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية.
- بن داوود، لطيفة خميس، (2024)، أثر وسائل الإعلام الجديدة والتنشئة السياسية على تشكيل الرأي العام: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، المجلد 20، العدد 1.
- ثابت، غادة سيف، (2023)، سميولوجيا القوة الناعمة كأداة لاتصالات الدبلوماسية الرقمية ودورها في بناء هوية العلامة التجارية للدولة؛
- الحارثي، طلال راشد سالم جمعان، (2020)، الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، العدد 15، الأردن.

- حمد، أمل السر خالد ، (2018)، توظيف وسائل الإعلام الجديد في الترويج لبرامج وأنشطة العلاقات العامة بالجامعات: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات في الفترة 2014 – 2016 م، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20.
- رياض، حمدوش، (2012)، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- الزعابى، محمد خلف، (2023)، دور الإعلام الإلكتروني في الترويج للتراث: دراسة وصفية من وجهة نظر مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد 20، العدد4، الإمارات.
- السعيدي وسعيد، (2024)، دور الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية، قضايا سياسية، العدد 77.
- سميع، حسين حسين صالح، (2022)، عملية السياسة الخارجية، مجلة جامعة اليمن العدد (8).
- السيد، وليد عبدالعال محمد وأحمد رأفت حسن علي وتغريد رضا عيسي منتصر , حسناء أحمد محمود محمد وشيماء حسين عبدالفتاح عبد الجابر، (2024)، أثر الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية المغربية، المركز الديمقراطي العربي.

- سيراكوسا، جوزيف إم، (2014)، الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جدًّا، ترجمة: كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي.
- صاحب، حنان حيدر وحمد، فاطمة عبد الكاظم، (2018)، التسويق السياسي وتشكيل اتجاهات الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي دراسة تحليلية لصفحتي رئيسي الوزراء ومجلس النواب العراقي في الفيس بوك (بحث مستل)، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد.
- صيوح، لؤي ولايقة، رامي، (2020)، دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6.
- طباطبائي، سيد محمد حسين والتميمي، علي جاسم محمد، (2018)، العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والاستراتيجية. المجلة السياسية والدولية المجلد 2018، العدد 37-38.
- العامودي، معاذ، (2018)، الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، مجلة الأبحاث والدراسات.
- عباس، أشواق، (2020)، العلاقات العامة الدولية، الجامعة الافتراضية السورية.
- عبد الخالق، يسرا حسني ومحمد، فاطمة الزهراء سعد، (2025)، الدبلوماسية الرقمية وتوظيفها في تعزيز هوية مصر الإفريقية، مجلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المجلد 1، العدد1.
- عنان، آية محمود، (2024)، دور الدبلوماسية الرقمية في السياسة العالمية، مجلة العلوم الاجتماعية, 52(1).

- العويمري، المعز المهدي صالح، (2025)، دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية دراسة في العوامل والأسباب والوسائل، مجلة القرطاس، المجلد 6، العدد 26.
- العياصرة، إسلام أحمد سليم، (2019)، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد(9) .
- عيسى، أبا القاسم وأحمد، حاج أيوب، (بدون تاريخ)، دور الدبلوماسية الرقمية في تحقيق مصالح الدول.
- كامل، علاء فاهم، (2021)، السياسة الخارجية.. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 47.
- كمال، بوناب، (2020)، الدبلوماسية الرّقمية بين الوعود والتّحدّيات، المركز العربي للبحوث والدراسات.
- محمد، عربي لادمي، (2016)، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي.
- محمود، منار عز الدين ومحمد، برهان علي، (2025)، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة السياسة الدولية، الموسوعة السياسية.
- المرعشي، فيصل براء، (2016)، الدبلوماسية، الموسوعة السياسية.
- مزهدود، وسليم. (2021). تأثير تكنولوجيا التواصل الجديدة في الكتابة والتحدث والقراءة. المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي االعام،المجلد 4، العدد 1.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1984)، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

- نوري أحمد، (2019)، العمل الدبلوماسي وأهميته في تخطيط السياسة الخارجية، مجلة العلوم السياسية, 50.

المراجع الأجنبية

- Al Mazrouei, Khadija Ali Mohammed, (2019), THE ROLE OF DIGITAL DIPLOMACY IN UAE FOREIGN POLICY: STRATEGIES, CHALLENGES AND OPPORTUNITIES, Master of Science (MS), university Arab united.
- Choudhary, Vijay Laxmi, (without date), Role Of Mass Media In Shaping Public Opinion, Aut Research Journal.
- Cornago, Noé, (2008) ، Diplomacy University of the Basque Country, Bilbao, Spain
- المزروعي، فاطمة، (2024)، الإعلام الإماراتي في ظل التحولات الرقمية، موقع العين الإخبارية، متاح على الرابط التالي:
https://tinyurl.com/39rx6haa